حرية المنافسة وحقوق المستهلك فى الأسواق المصرية
دراسة تحليلية تتناول حرية المنافسة وحماية المستهلك فى الأسواق المصرية بالتطبيق على صناعة الحديد والأسمنت
أكتوبر 2010

د. محمد عبد الغنى

مدرس الاقتصاد
المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
أكاديمية الشروق

المقـدمة

1/ مشكلة البحث

يواجه المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة بحالة عدم استقرار فى أسعار بعض السلع الاستراتيجية الهامة مثل الحديد والاسمنت والزيت والدقيق واللحوم وغيرها من السلع الاستراتيجية الهامة والتى تؤثر على الأداء الاقتصادى بصفة عامة وعدم استقرار الأسواق المصرية بصفة خاصة، كما يواجه المستهلك درجات متفاوتة ومتنوعة من الغش التجارى المقصود والغير مقصود.

وفى هذا البحث يقوم الباحث بعرض وتحليل عدم استقرار الأسعار لسلعتى الحديد والأسمنت على سبيل المثال لا الحصر كنموذجين لحالات احتكارية فى السوق المصرى ودراسة وحصر الأسباب الحقيقة المختلفة التى أدت إلى ذلك وتقييم أداء الحكومة فى القيام بدورها كضامن لحرية المنافسة والمحافظة على حقوق المستهلك المصرى فى الاستفادة من المنافسة للحصول على السلع بأفضل الأسعار سواء من الإنتاج المحلى أو المستورد، وفى الوقت ذاته تكون حريصة على حماية الصناعة المحلية من أى ممارسات تجارية غير شرعية، وبعبارة أخرى بحث ودراسة ما تقوم به الدولة لضبط الأسواق وتنظيمها وتفتيت الاحتكارات ومواجهة الكرتل والقضاء

على الغش التجاري، كذلك تقديم الحلول المقترحة التى من شأنها القضاء على هذه المشكلة أو على الأقل محاصرتها والتقليل من حدتها.

2/0 أهمية البحث

مما لا شك فيه أن زيادة سعر سلعة مثل الحديد أو الاسمنت تؤثر على جميع أسعار مواد البناء وأجور العاملين بهذا القطاع وبالتالى زيادة سعر الوحدات السكنية وارتباك سوق العقارات بشكل مباشر وتؤثر بشكل تلقائى أيضاً على باقى السلع والخدمات وبالتالى على المؤشر العام للأسعار وعلى الاستقرار الاقتصادي.

كذلك الحال فإن ارتفاع أسعار إحدى السلع الغذائية مثل القمح أو الزيت أو اللحوم أو الخضار وغيرها تؤثر بالتبعية على باقى أسعار السلع والخدمات الغذائية بشكل خاص وتؤدى إلى حدوث حالة من التضخم تؤثر بالسلب على الاقتصاد المصرى الكلى بصفة عامة.

فعلى سبيل المثال زيادة أسعار السلع والخدمات مع الثبات النسبى لدخول الأفراد أو زيادتها زيادة لا تتمشى مع زيادة أسعار السلع والخدمات يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة هؤلاء الأفراد وعدم استقرار الأسواق ويؤثر على التوازن الاقتصادى فى المجتمع وفى نفس الوقت فإن زيادة أسعار السلع المبالغ فيها من قبل المنتجين أو التجار تصب فى صالح هذه المجموعة المحدودة على حساب باقى أفراد المجتمع وتتأثر الفئات الفقيرة بدرجة كبيرة مما يتسبب فى تشوهات فى توزيع الدخول بين أفراد المجتمع فتزيد الفجوة بين الطبقات الغنية والطبقات محدود الدخل والفقيرة.

كما أن تفشى الغش التجارى وانتشاره وصعوبة مواجهته وتأخر رصده يعكس انخفاض درجة أداء الحكومة فى ضبط الأسواق وتنظيمها مما يؤدى إلى هروب المستهلك إلى أسواق أخرى منافسة، هذا يسبب ضعف قدرة الأسواق المحلية ويضر بمصلحة الاقتصاد القومى بدرجة كبيرة.

لذلك فإن الانفراد بدراسة وتحليل مثل هذه المشاكل وتقييم دور الحكومة فى التصدى لها وتقديم الحلول والإجراءات التى يجب أن تتخذ للقضاء عليها، أنما يدعم استقرار الأسواق ويساعد على زيادة الاستثمار ويمكن من الاستغلال الأمثل للموارد ومن ثم زيادة المعدلات الحقيقية للتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ويدعم عدالة التوزيع ويخفض الأعباء الاقتصادية على الدولة الناشئة من هذا الخلل فى توزيع الدخول، كما أنه قبل كل هذا يصون حقوق المستهلك.

3/0 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأسواق المصرية من خلال اختبار نموذجين لسلعتين ودراسة سلوكها الاقتصادى فى الأسواق من حيث انخفاض وارتفاع أسعارها وكميات الإنتاج والاستهلاك وتحليل تكاليف الإنتاج وعلاقتها بالأسعار وإزالة الستار عن وجود احتكارات قائمة لهذه السلع فى الأسواق المصرية ومراجعة سياسة الحكومة فى مواجهته والتصدى لمشكلة رفع الأسعار المبالغ فيه من قبل المنتجين أو كبار التجار المسيطرين على السلع الأساسية فى السوق وكيفية حماية المستهلك كمدخل لمقاومة هذه الظاهرة كما يهدف هذا البحث إلى تقييم أداء الحكومة فى معالجة هذا الأمر والآليات التى تستخدمها لضبط الأسواق وقدرة وفاعلية هذه الآليات وقدرة الحكومة بوجه عام على السيطرة على الأسواق وتنظيمها.

4/0 فروض البحث

يمكن تلخيص فروض البحث فى النقاط الآتية:

- توجد علاقة بين الارتفاع فى أسعار بيع حديد التسليح والاسمنت والممارسة الاحتكارية فى السوق المحلى للحديد والاسمنت فى مصر.
- تتصدى الحكومة لمثل هذه الاحتكارات من وقت لآخر بوسائل مختلفة وبفاعلية لكنها لم تنجح فى القضاء عليها أو التقليل من حدتها.
- ضعف جهاز حماية المستهلك وضرورة زيادة تفعيل جمعيات حماية المستهلك المدنية وتشجيعها وضرورة إصدار تشريعات إضافية وتغليظ بعض العقوبات الخاصة بحماية حرية المنافسة ومنع الاحتكار ومنع الغش والممارسات التجارية الغير مشروعة.

5/0 منهجية البحث ومصادر البيانات

يعتمد هذا البحث على منهج التحليل الاقتصادى الوصفى ومنهج التحليل الاقتصادى الاستقرائى فى عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات ويركز على التحليل الكيفى لمضمون كل من البيانات الأولية والثانوية المستخدمة مع الاستعانة عند الضرورة بالتحليل الكمى واستخدام الأساليب الإحصائية لتدعيم اثبات النتائج.

غطى التحليل الاقتصادى الجزئى والكلى كافة جوانب هذه الدراسة مع المحافظة على الهيكل النسقى للبحث دون السرد أو الشرح لتفاصيل النظريات والاكتفاء بالإشارة إليها.

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة على عدد كبير من مصادر المعلومات الأولية والثانوية مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومى للمعلومات، مركز دعم واتخاذ القرار برئاسة الوزراء وغيرها وأيضا أعتمد الباحث على المراجع العلمية العربية والأجنبية، وعلى الدراسات والتقارير التى تتعلق بموضوع البحث المنشورة بدار النشر أو الصحف والمجلات و المنشورة على صفحات الإنترنت.

6/0 الهيكل التنظيمى للبحث

يستهل البحث بمقدمه تتناول مشكلة البحث وأهدافه والفروض التى يبحثها، ومنهجية البحث ومصادر البيانات والهيكل التنظيمى للبحث، ويتكون البحث من ثلاث أجزاء:

الجزء الأول يشمل الإطار النظرى لتغطية الجوانب المختلفة للبحث وتشمل حرية المنافسة والاحتكار وحقوق المستهلك

والجزء الثانى يشمل الدراسة العملية للصناعات المراد اختبارها وهى صناعة حديد التسليح وصناعة الاسمنت.

والجزء الثالث شمل ختام للبحث بعرض ملخص للاستنتاجات والتوصيات المقترحة.

وذيل البحث بقائمة للمراجع الأجنبية والعربية التى تم الاستعانة بها فى هذا البحث.

أولاً الإطار النظري

1- حرية المنافسة والاحتكـار فى الأسواق

1/1 سوق المنافسة الكاملة والاحتكار التام للسوق

السوق هو آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون والمشترون لتقرير سعر وكمية سلعة أو خدمة ما.

ويتحقق التوازن فى السوق عندما تكون قيمة السلعة تساوى أكبر من ثمنها عند المشترى وثمن السلعة يساوى أكبر من قيمتها عند البائع، تلك هى النقطة التى يتلاقى عندها إرادة البائع والمشترى، ولذلك فإن الأسعار هى عجلة التوازن فى آلية عمل السوق فبواسطتها يتم الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد، فهى تقوم بالعمل على تنسيق قرارات المنتجين والمستهلكين فى السوق، فالأسعار الأعلى تميل إلى خفض مشتريات المستهلكين وتشجع الإنتاج والأسعار المنخفضة تشجع الاستهلاك ولا تشجع الإنتاج ومن هنا يتحقق الاستقرار فى الأسعار والتوازن فى الاقتصاد.

وفى كتابه الشهير "ثروة الأمم" عرض أدم سميث أن للاحتكار نفس التأثير سواء مارسه فرد أو شركة، وسواء كان فى التجارة أو الصناعة، وهو الحرص دائما على عدم إشباع السوق بمنع عرض ما يغطى الطلب الفعال (محصلة القوى الشرائية وعدد المشترين) وبيع سلعهم وخدماتهم بأعلى من السعر الطبيعى بهدف رفع مكاسبهم سواء كأجور أو أرباح منتجات فوق المعدل الطبيعى المتحقق من المنافسة الغير الكاملة ثم أضاف إلى ذلك " أن سعر الاحتكار دائما أعلى مما يجب أن يتحقق فى السوق"

والمنافسة الكاملة هى عرض عدد كبير من الشركات الصغيرة للمنتج ذاته وبالتالى تنعدم قدرة أى من هذه الشركات منفردة على ممارسة أى نوع من التأثير على سعر السلعة فى السوق.

وفى الواقع تسود المنافسة الكاملة عدد محدود من السلع والخدمات فى الأسواق فى أغلب دول العالم بينما تسود الأسواق على اختلافها أنواع من المنافسة غير الكاملة التى يمكن حصرها بإيجاز في:

- الاحتكار التام **(Perfect Monopoly)** وهو أكثر الحالات تطرفاً ويحدث هذا عندما يسيطر بائع واحد سيطرة تامة على صناعة ما وهو المنتج الوحيد لتلك الصناعة ولا يوجد أى صناعة أخرى تنتج بديلاً قريباً مما يتنج.
- احتكار القلة **(oligopoly)** يقصد باحتكار القلة سيطرة عدد محدود (من 2- 15) من الشركات المنتجة للسلعة على السوق ومن ثم عمل الشركات الفردية يمكن أن يؤثر فى سعر السوق.
  وتفعل المنافسة فى نموذج شركات احتكار القلة كأحد أنواع المنافسة الغير كاملة بشرط تحقق المنافسة بين الشركات من خلال المزاحمة.
- المنافسة الاحتكارية **(monopolistic competition)** فى سوق المنافسة الاحتكارية يكون هناك عدد كبير من الشركات المنتجة للسلعة كما هو الحال فى سوق المنافسة الكاملة ولا يحصل أى منتج على حصة كبيرة من السوق، إلا ان كل منتج يملك شىء من التمايز عن غيره بحيث تختلف السلع بعضها عن بعض قليلاً وبالتالى يمكن أن يتغير سعر السلعة قليلاً من منتج لأخر.

وبالتالى فمن الناحية العلمية تمييز الأسواق إلى أربعة أنواع وفقا لأعداد وحجم الشركات المتعاملة فى السوق وطبيعة السلعة والقيود على الدخول والخروج من وإلى السوق وفقا للشكل رقم (1)

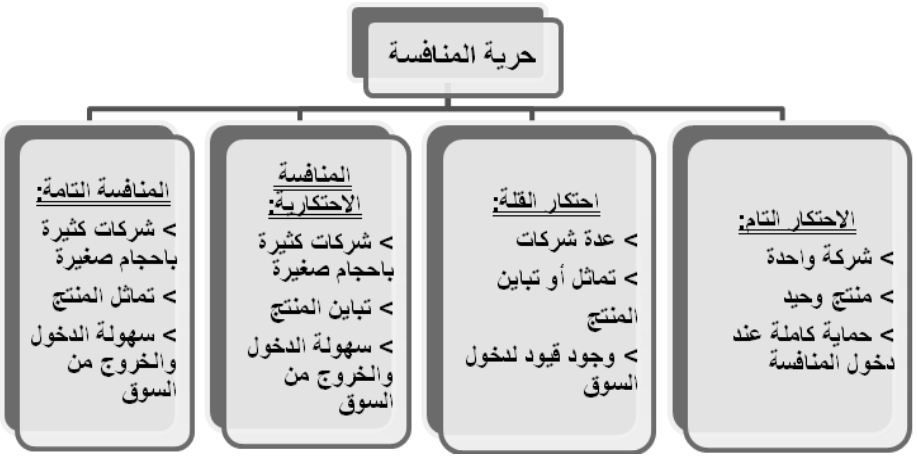

شكل رقم (1) : التمييز بين الأسواق وفقا لأعداد وأحجام الشركات وطبيعة السلعة والقيود على الدخول والخروج من وإلى السوق.

2/1 مصادر عدم اكتمال السوق

لماذا تسيطر شركة أو بضعة شركات على سوق سلعة معينة؟ يمكن إرجاع هذا إلى سببين:

- تميل الصناعات إلى أن يكون لها عدد محدود من المنتجين عندما يكون هناك وفورات لحجم الإنتاج الكبير يصاحبه انخفاض ملموس فى تكاليف الإنتاج ومن ثم تتمكن هذه الشركات من الإنتاج بتكلفة أقل من منافسيها تساعدها على البيع بسعر منخفض.
- تسود الأسواق المنافسة الغير كاملة عندما يكون هناك قيود وصعوبة على دخول منتجين جدد إلى سوق سلعة ما وينشأ ما يسمى "بحواجز الدخول" وهذه الحواجز إما أن تكون بسبب القوانين الحكومية أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

3/1 أنماط الاحتكار

فى اقتصاد ما يتكون النموذج الاحتكارى فى السوق لأسباب عديدة بعضها اقتصادى والبعض الأخر تقنى بالإضافة إلى أسباب تنظيمية وتشريعية، ويمكن تصنيف أنماط الاحتكار السائدة فى الوقت الحاضر إلى:

1. احتكار طبيعى

يتمثل فى نمو منشأه اقتصادية بالقدر الذى يتيح لها الاستفادة بوفورات السعة الخارجية والداخلية، مما يؤدى لخفض متوسط تكاليف وحدة السلعة أو الخدمة المباعة، وتسعى إلى ذلك المنشآت التى تقدم مخرجا يحتاج لتكاليف رأسمالية ثابتة مرتفعة جدا مثل السكك الحديدية أو تقنيات متقدمة مثل توليد الكهرباء.

2. احتكار حكومى أو تشريعي

رغم أن هذا النمط متماثل تقريبا إلى انه يمكن تصنيفه من حيث الإدارة إلى منشآت احتكارية خاصة ولكن تنظم نشاطها جغرافيا وحجم إنتاج ونوعية منتجاتها قوانين خاصة وتمارس عملها تحت إشراف حكومي، وان أخرى مملوكة ومدارة حكوميا، وعادة يوجد هذا النمط بنوعيه عندما يقر المجتمع ، مجوعة من المنتجات أو الخدمات تحقق منافع عامة مثل الغاز ، البترول ، الكهرباء ، البريد ، الاتصالات ، والصرف الصحى وأحيانا تمتد لبعض الصناعات مثل صناعة الاسمنت والحديد والصلب.

3. احتكار الموارد الاستراتيجية

تكتسب المنشأة خصائص الاحتكار عندما تبلغ القدرة على التحكم فى مدخل أساسى فى نشاط إنتاجى محدد مثل التقاوى ذات التراكيب الوراثية اللازمة لإنتاج محصول معين (حقلى أو بستانى) لسوق معين مثل تقاوى البطاطس للتصدير مثلا.

4. احتكار نواتج الابتكارات

عندما يمنح حق حصرى لمنشأة ما فى استخدام ابتكار معين ومنع تراخيص استخدامه للآخرين يتيح ذلك لتلك المنشأة فقط تحقيق أرباح، ويحرم غيرها من أقامة أو تبنى استخدام هذا الابتكار، إلا ان هذا لا يمنع آخرين من ابتكار بديل قريب من هذا الابتكار أو منتجاته المشتقة، وهذا ما أفرزته تجارب القرن العشرين فى الصراع التجارى بين الاقتصاد الأوروبى والأمريكى من ناحية مقابل الاقتصاد اليابانى ثم الصينى من الناحية الأخرى. وهذا يؤكد أن منح حق حصرى للابتكارات يؤدى فقط إلى احتكارات جزئية وليست كاملة، وربما كانت لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية شأن أخر فى هذا الصدد.

4/1 نماذج الاحتكار السائدة فى الأسواق

إن القائمين على النظام التسويقى فى حاجة للوقوف على مناخ السوق الذى يتعاملون فيه، وأول خصائص هذا المناخ درجة التنافسية المتوافرة فيه، وتأسيسا على ظاهرة الاحتكار التى قد تسود بعض الأسواق فانه يمكن استعراض ستة نماذج على النحو التالى :

- احتكار بائع وتعنى أن هناك منشأة واحدة (بائع واحد) فقط محتكرة لسوق سلعة مقابل عدد كبير من المشترين المتنافسين لديهم رغبة عالية فى هذه السلعة، وبالتالى تتولد لدى البائع القدرة على فرض سعر موحد وعال جدا.
- احتكار مشترى : وتعنى صورة فى المرآة لاحتكار البائع، أى أن هناك مشتريا واحدا فى السوق يشترى من عديد من البائعين لنفس السلعة، فيصبح لدى المشترى القدرة على فرض سعر واحد أقل من السعر الذى كان يمكن أن يسود إذا تضمن السوق عديدا من المشترين المتنافسين.
- المنافسة الاحتكارية للبائعين وتعنى أن كمية الإنتاج التى تورد للسوق تؤثر فى سعر السوق، حيث كل منشأة تحدد السعر الخاص بها وفق مساهمتها فى السوق،

أى أن كل منشأة تعتبر بمفردها محتكرة، بمعنى أنها صانعة للسعر وليست متلقية له.

- المنافسة الاحتكارية للمشترين وتعنى أن هناك عددا محدودا من المنشآت المحتكرة للشراء، وعادة يمارس هذا النموذج منشآت مرحلة التجهيز الأولى المشترية للمواد الخام الزراعية (محاصيل الحبوب – الألياف – الماشية الحية).
- احتكار قلة البائعين ويمثل هذا النموذج وجود عدد محدود من البائعين فى مواجهة عدد كبير من المشترين
- احتكار قلة المشترين ويمثل هذا النموذج وجود عدد محدود من المشترين فى مواجهة عدد كبير من البائعين

5/1 اهم اثار السلوك الاحتكارى على الأداء الاقتصادى للسوق

تتعدد مساوئ الاحتكار وانعكاساته السيئة على الأداء الاقتصادى للسوق، وتختلف مظاهر وأسباب هذا الأداء السيىء حسب حدة وحالة الاحتكار التى تمارس فى السوق، ويمكن تلخيص هذه الانعكاسات السيئة لهذا السلوك الاحتكارى على السوق فى أربع محاور أساسية هى:

(1)سوء توزيع الموارد :

يؤدى رفع سعر السلعة المحتكرة لتعظيم ربح المحتكر وإلى سوء توزيع الموارد فى المجتمع من خلال تقييد حجم الإنتاج وزيادة السعر عن المستوى المتحقق فى حالة سوق المنافسة الكاملة، ويرجع ذلك انه فى سعى المحتكر نحو تعظيم ربحه فان السعر الذى يبيع به الوحدة (سعر الاحتكار) يكون أكبر من التكاليف الحدية للموارد (المدخلات) المستخدمة لإنتاج هذه الوحدة، مما يؤدى إلى عدم حصول المجتمع على القدر من السلعة الذى يرغبه بقدر ما تحمل المجتمع من تكاليف لإنتاج هذه السلعة.

(2) ضعف الاستثمار

يؤدى انتشار الممارسات الاحتكارية فى الأسواق إلى فقد الحافز على الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى وضعف قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية.

(3) سوء توزيع الدخل

يساهم الاحتكار فى تعميق فجوة سوء توزيع الدخل نتيجة تقييد الإنتاج وفرض سعر أعلى مما يحقق ربحا أعلى مما يؤدى لتحقيق أرباح ضخمة لإنتاج السلعة أكبر من أى نموذج سوق أخر، ويحصل على هذا الربح الضخم فقط القلة المالكة للمنشأة الاحتكارية أو المساهمة فيها، وتصبح من أعلى مستويات الدخول فى المجتمع ، وبالتالى تحقق تلك الفئة المحدودة منافع كبيرة على حساب الغالبية من المستهلكين ومالكى الموارد المكونين لباقى المجتمع.

(4) عدم كفاءة السوق

افتقار السوق لحوافز بلوغ الكفاءة والابتكار والتقدم ونظراً لان المحتكر ليس مجبرا للاستجابة لضغوط قوى طلب المستهلكين أو السعى لتحقيق أقصى كفاءة، وليس لديه الطموح الكافى لاستخدام أفضل طرق إنتاج، لهذا تكون مساهمته فى تحقيق التقدم ضئيلة وأحيانا معطلة، فعدم وجود حرية لمنشآت جديدة لدخول السوق تجعله فى حالة شعور بالأمان الكامل فى السوق دون أى ضغوط تنافسية تدفعه للابتكار، وقد لوحظ من تتبع الاتجاه الزمنى لتطور الخدمات العامة فى أسواق الدول العريقة فى الرأسمالية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أن الشركات المحتكرة لتلك الخدمات خاصة السكك الحديدية وخطوط الهاتف قد عطلت تنمية مخرجات جديدة محسنة لهذه الأنشطة لتجنب رفع معدلات التقادم لمعداتها القائمة.

2 - حماية المستهلك

1/2 مفهوم حماية المستهلك

تعتبر حماية المستهلك من المفاهيم الهامة والذى يلقى قبولا متزايدا من قبل المجتمعات وكذلك الحكومات لما له من أهمية فى تعزيز الوعى الاستهلاكى وتدعيم مفاهيم الحماية التطوعية التى تتبناها المجتمعات للدفاع عن حقوق المستهلكين وحمايتهم، حيث المتغيرات الدولية المفاجئة والمستمرة والمتتالية، وبروز نظم دولية جديدة ألقت بظلالها علينا كنظام العولمة ، الحكومات الالكترونية، التجارة الالكترونية ومنظمة التجارة العالمية ، حيث أصبحت الرقابة الحكومية لما يقدم للمستهلك وحدها لا تكفى أمام شركات وفئات احترفت الممارسات التجارية الغير مشروعة لهذا المستهلك.

ويقصد به الجهود التى تبذلها المنظمات المعنية بهدف تعريف المستهلك بحقوقه عن طريق استصدار تشريعات تحمى حقوق المستهلك فردا كان أو جماعه، بمعنى اتخاذ الإجراءات الوقائية التى تؤدى إلى منع خطر قادم أو التقليل من حدوثه أو إنذار من يقدم عليه، وتهتم حماية المستهلك وتدعم الأمور الآتية:

- الاهتمام بحقوق المستهلك وتعريفه بها باعتباره نقطة البدء لضمان فكرة الحماية على كافة المستويات.
- ضمان حقوق المستهلك ومنع التعدى عليها وتقرير عقوبات رادعة لمن يمارس الاعتداء على تلك الحقوق .
- جهود أطراف متعددة تشمل الجهات الحكومية وغير الحكومية

2/2 أنماط حماية المستهلك

تنحصر أنماط حماية المستهلك فى الحمايات الإجبارية، الاختيارية، والدفاعية على النحو التالي:

أ- الحماية الإجبارية

ويقصد بها الجهود المبذولة من قبل السلطات الرسمية والتى تمارس بواسطة الهيئات الحكومية، أو من خلال التشريعات والتى تلزم مقدمى السلعة أو الخدمة على انتهاج سلوكيات مقبولة وموجهة نحو المستهلك ، فهذه الحماية تمارس على المستوى الحكومي، وهذا الجهد لا يمكن أن يكون فعالا فى غياب بقية الأطراف وذلك بسبب النمو المتزايد الذى يؤدى إلى زيادة تكلفة الجهود الرقابية.

ب- الحماية الاختيارية

الاتفاق بين مجموعة من المنتجين أو مقدمى الخدمة أو بائعى السلعة على اتباع قواعد وصفات معينة متفق عليها تخص التعامل مع المستهلك وبصورة اختيارية لدعم صيغة التفاهم والتعامل مع المستهلكين ويتمثل هذا النوع بالغرف التجارية والصناعية والاتحادات والنقابات. فهى حماية تمارس على مستوى المنتجين والموزعين وهيئاتهم المهنية وتتطلب هذه الحماية تبنى رجال الأعمال لفكرة المسئولية الاجتماعية الأمر الذى يحقق كفاءة الجهود الحكومية مع جهود رجال الأعمال والمنتجين والموزعين فى حماية المستهلك.

ج- الحماية الفردية

وهى نوع من الحماية يرتبط بالمستهلك نفسه حيث يقوم بشكل فردى بالدفاع عما يتصور بأنها حقوق خاصة بالمستهلك، والحافز هنا هو الدفاع عن حقوق المستهلكين بشكل طوعى (حركات المستهلكين) وتنتهى حالة الدفاع بانتهاء أسبابها. وهذا النوع من الحماية تتم على مستوى المستهلك وتعتمد على مستوى وعيه الاستهلاكي.

3/2 الأهداف الأساسية لمنظمات حماية المستهلك

الأهداف التى وضعتها المنظمة الدولية للمستهلكين تشكل الحجر الأساسى لأى أهداف يمكن وضعها للجمعيات المحلية والفرعية التى تدافع عن حماية وحقوق المستهلكين، ومن أهم هذه الأهداف :

1. دعم تأسيس جمعيات مستقلة للمستهلكين وتطويرها وتنظيمها.
2. العمل باسم المستهلك ونيابة عنه لتمكينه من التمتع بحقوقه الأساسية والمواد الضرورية.
3. تعزيز التعاون الدولى فيما يتعلق باجراء التحاليل المقارنة للمواد والخدمات وتبادل الخبرات والنتائج.
4. تحسين نوعية ومواصفات المواد والخدمات ووضعها على ذمة المستهلكين فى جميع أنحاء العالم.
5. تشجيع ومساندة المؤسسات الحكومية والرسمية بقصد تأييد مواقف المستهلكين وجمعياتهم.

6. جمع وتوزيع المعلومات حول التشريعات والتدابير المتعلقة بالمستهلكين فى شتى أنحاء العالم. وتوفير إطار عمل تستطيع المؤسسات النفعية والعمالة العمل على اساسها لفائدة مصالح المستهلكين من الحوار والنقاش فيما يخص مشاكل المستهلكين وإيجاد الحلول اللازمة لها.
7. نشر معلومات عن المواضيع التى تخص مصالح المستهلكين.
8. تقديم كل المساعدة العملية والفعالة وكل التشجيعات الممكنة بصد وضع برامج لتوعية المستهلك وحمايته حيثما كان وفى مختلف أنحاء العالم وذلك بواسطة منظمات الأمم المتحدة وأيضا بواسطة كل الوسائل الأخرى الملائمة لذلك، مع التأكيد على تشجيع واعتماد التعاون الدولى فى كل ما يتعلق بالإعلام والتوعية وحماية المستهلك .
9. اعتماد جمعيات المستهلك لتعترف بها المؤسسات المتخصصة فى الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات الرسمية ، وكذلك الأطراف الاخرى المعنية .
10. مساعدة جمعيات المستهلكين على اكتساب الخبرات ووضع الخطط العلمية لدعم قضاياها.
11. توعية المستهلك عن طريق المنشورات والصحافة ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة من خلال إقامة المعارض الدائمة للتعريف بين السلع الأصلية والمقلدة، والمشاركة فى معارض المواد الغذائية والمهرجانات ذات العلاقة.
12. إعداد الدراسات والأبحاث عن حركة السوق، النشاط البيعي، الغش والخداع، المواصفات والمقاييس، قياس الرأى العام، وسلوك المستهلكين. كما تقدم الدراسات والأبحاث التى تتماشى مع التطور فى مفهوم حماية المستهلك والسعى لإيجاد الحلول والمقترحات العلمية لتوفير الحماية للمستهلك من الغش والتقليد للسلع والخدمات .
13. حصر الكفاءات البحثية فى مجال حماية المستهلك.
14. إعداد خطة لنشر وتوزيع وتسويق المطبوعات.
15. إعداد قاعدة البيانات التى يمكن استخدامها من قبل المستهلك نفسه والمسئولين عن حماية المستهلك ويتم تحديث المعلومات أولا بأول وتبادلها مع الجهات ذات العلاقة المحلية والدولية.

4/2 مراحل نشاط حماية المستهلك فى مصر

يعتبر نشاط حماية المستهلك فى مصر من الأنشطة الحديثة نسبيا، والذى مر بعده مراحل أساسية، على فترات زمنية متتابعة، تعكس كل فترة زمنية احتياجات كل مرحلة وآثارها على حركة حماية المستهلك، حيث انه يمكن وضع مشكلة المستهلك فى الدول النامية بصفة عامة، والمستهلك المصرى بصفة خاصة فى أربع أبعاد:

(1) **البعد الاقتصادي**

ويمثله الندرة النسبية للسلع والخدمات، وانخفاض متوسط الدخل للفرد، ارتفاع معدل الاستهلاك، محدودية الموارد، التزايد السكاني، ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع مستويات الأسعار.

(2) **البعد القانوني**

ويمثله عدم المعرفة القانونية للمستهلك لكافة حقوقه، والطرق والوسائل القانونية للحصول على هذه الحقوق وسط إجراءات التقاضي، ووجود ثغرات فى القوانين قد يستغلها المحتكر عند حدوث المخالفات.

(3) **البعد الفني**

ويمثله عدم قدرة المستهلك على استيعاب المعلومات الفنية لكثير من السلع التى كانت وليدة التقنية الحديثة، واختلاف معايير الجودة وفقا لادراكات المستهلك.

(4) **البعد الإعلامي**

إذ أن للإعلام دور مزدوج فى عملية كشف وفضح المخالفات والمساهمة بصفة عامة فى تثقيف المستهلك وتوعيته بحقوقه وحمايته من السلع الضارة والمنتج السئ،وفى نفس الوقت تساهم وسائل الإعلان فى عرض إعلانات مضللة لان المعلن يدفع مقابل مادى لها.

ويمكن تبويب نشاط حماية المستهلك فى مصر تاريخياً على النحو التالي:

❐ المرحلة الأولى (1978- 1995)

أنشئت أول جمعية لحماية المستهلك والترشيد الاستهلاكى فى مصر منذ ثلاث عقود تقريبا، وقد واجهتها صعوبات كثيرة فى إشهارها، وكذالك غياب مفاهيم حماية المستهلك عن المجتمع فى ذلك الوقت، ولذا كانت إجراءات إشهارها وتسجيلها لبدء النشاط طويلة جدا وبطيئة، وقد بلغ عدد أعضائها قرابة 500 عضو، إلا ان الأعضاء

المهتمين بهذه القضية لم يتجاوز نصف عددهم، وكان المصدر الوحيد لتمويل أنشطة الجمعية هو اشتراكات الأعضاء (لم تتجاوز 200 جنية سنويا فى مجملها) ، وهذا المبلغ الزهيد لا يكفى لممارسة أى نشاط، بل لم يكن يغطى المصاريف الإدارية من طبع إيصالات التحصيل، وسكرتير الجمعية وتكلفة مراجع الحسابات ..... الخ. وكانت الرسالة الأساسية لهذه الجمعية هى القيام بحملات إعلامية فى برامج الإذاعة والتليفزيون والصحف، وعقد ندوات، وذلك لتوسيع القاعدة الشعبية، والجماهير المدعمة لأفكار هذه الجمعية، خاصة ان أفكارها نقلت من الدول المتقدمة عن طريق مبعوثين الحكومة المصرية إلى هذه البديل، والذين امضوا فترة للحصول على درجة الماجستير والدكتوراة وعادوا للوطن ناقلين معهم أفكار حديثة غامضة تحتاج إلى جهود كبيرة لترويجها. وقد واجهت الجمعية صعوبات كثيرة عرقلت جهودها ، لذا اتجهت للاتحاد التعاونى الإنتاجى ككيان قانونى لفكر حماية المستهلك ، وتم الاتفاق معه على إقامة معارض تحمل شعار حماية المستهلك . وكذلك أصدرت الجمعية مجالات لحماية المستهلك فى مصر ، وكان أول إصدار لها فى عام 1985 ، ولكنها لم تستمر نظرا لارتفاع تكلفتها وعدم إقبال المستهلك عليها من ناحية أخرى . إلا ان هذه المرحلة لم تكن مظلمة تماما ، فيكفى إنها استطاعت استثارة الوعى القومى ، ونشر بعض من مفاهيم ومبادئ حماية المستهلك للمجتمع ، وقد بادرت وزارة التموين بان أصدرت قرارا بضم أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية للجنة التسعير الجبرى للخضر والفاكهة، وكذلك قرارا بمشاركة الجمعية فى أعمال الإدارة العامة للترشيد الاستهلاكى بالوزارة بضم بعض الأعضاء كمستشارين ، وكذلك كان اهتمام من جانب الوزارة فى محاولة حل شكاوى العملاء التى تصل للجمعية . وعلى الصعيد العالمى ، نجحت هذه الجمعية بالاتصال بالاتحادات الدولية والجمعيات فى الدول المتقدمة والتعرف على كيفية إدارة أنشطتها ، وأساليب العمل.

❐ المرحلة الثانية (1995 – 1999)

فى هذه المرحلة اهتمت وزارة التموين والتجارة الداخلية بأفكار ومبادئ وأهداف حماية المستهلك ، ورفعت شعار "وزارة حماية المستهلك" ، ووفقا لهذا الشعار نشطت الجمعية وقدمت تقريرا بشأن القوانين والقرارات التى ينبغى أن يعاد النظر فيها فى ضوء المتغيرات البيئية الحالية على الصعيد المحلى والدولى ، وكذلك تم عرض بيان من الاتحاد الدولى لحماية المستهلك بشأن الأدوية المحظور استخدامها دوليا ، ويتم إنتاجها فى مصر . وفى هذه المرحلة وانطلاقا من أن شعارها حماية

المستهلك ، اتسعت قاعدة الجمعيات ، وتم إضافة نشاط حماية المستهلك للكثير من الجمعيات الأهلية والخيرية ، وتم إنشاء المجلس الدائم لحماية المستهلك.

ومن أهم خصائص هذه المرحلة ما يلى :

1- أن حاولت الوزارة إصباغ نشاط جمعيات حماية المستهلك بالطابع الحكومي

2- كانت هناك محاولة مستترة لتقييد الجهود التطوعية لهذه الجمعيات ، وأن ينحصر دورهم فى تبليغ الوزارة بالمخالفات لاتخاذ اللازم.

3-تم إنشاء جمعيات كثيرة فى أماكن مختلفة ، لا يوجد بها هذا النشاط التطويعى ، إلا أن الوزارة طلبت ضرورة إنشاء جمعيات أهلية لحماية المستهلك فى كل محافظة ، وقد ترتب على ذلك أن كثيرًا من هذه الجمعيات ليست على دراية بالحدود القانونية وطبيعة الأنشطة بجمعيات حماية المستهلك .

❐ المرحلة الثالثة (1999وحتى الآن)

تطور نشاط جمعيات حماية المستهلك بشكل ملحوظ وبخاصة فى الأعوام الثلاث السابقة وبصفة عامة يمكن إيجاز أهم ملامح هذه الفترة في:

1- تم إنشاء كيان قانونى جديد هو الاتحاد المصرى للمستهلكين ، تمثل فيه جميع قوى السوق ، وتشارك فيه كافة المنظمات العلمية والمهنية والقانونية .
2- التأكيد على أن يكون نشاط جمعيات حماية المستهلك نشاط تطوعى غير حكومى .
3- أن تكون وزارة التموين وهى الجهة الإدارية لهذه الجمعية ، مع تقديم العون والمساندة والتوجيه لها.

إلا أن هذه النشاط يركز فقط على المستوى الاعلامى والتوعيى وفى أحسن الحالات على رصد المخالفات بعد وقوعها بفترة أكثر من نشاطه على مستوى التصدى للمخالفات ومواجهة حالات ارتفاع الأسعار أو الغش التجارى أو المواجهات الحازمة التى تجبر فيها الجمعيات الشركات على الخضوع لطلباتها.

5/2 أهم التشريعات المصرية الخاصة بحماية المستهلك المصرى

لقد صدر العديد من القوانين الخاصة بحماية المستهلك المصرى من منطلق العمل على ضمان حقوق المستهلك ، والتى تتعلق بقمع الغش والتدليس مثل (قانون رقم 48

لسنة 1941) ، حظر تداول السلع مجهولة المصدر والاحتفاظ بالمستندات الدالة على مصدر السلعة (القرار رقم 113 لسنة 1994) ، إنشاء مجلس دائم لحماية المستهلك (القرار رقم 130 لسنة 1994) ، الالتزام بالإنتاج وفقا للمواصفات القياسية (القرار رقم 107 لسنة 1994) ، بشأن المواد الغذائية بإضافة مواد ملونة فيها (القرار رقم 381 لسنة 1971) ، فحص وسائل المواد الغذائية المستوردة (القرار رقم 782 لسنة 1984)

كما أنه قد صدر فى الآونة الأخيرة عدد من القوانين الخاصة بحماية المستهلك أو تدعم الحفاظ على هذه الحقوق مثل القانون رقم 3 لسنة 2005 الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسة الاحتكارية ، والقانون رقم67 لسنة 2006 والخاص بحماية المستهلك المصرى

والقانون رقم 73 لسنة 2010 الذى ألزم البائعين بإصدار الفاتورة.

وقد تضمن قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم 3 لسنة 2005 العديد من المميزات التى تعمل على توفير المناخ الملائم لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار فى الأسواق أهمها:

1) تحقيق الانضباط السعرى للسلع والخدمات فى الأسواق و مواجهة أية آثار سلبية ناجمة عن التحرر الاقتصادي.
2) تحقيق مصالح كبرى للمستهلك الذى يمكنه المفاضلة فى اختيار السلعة سواء من ناحية السعر أو الجودة .
3) تعظيم العوائد المستقبلية فى الأخذ باليات السوق والعمل على تشجيع الاستثمار ، وذلك من خلال وضع القواعد المنظمة للمنافسة وحماية المستهلك .
4) القانون اتاح لمجلس إداره جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار الاستعانة بالكفاءات الفنية من خارج هيكله.
5) منح القانون مساحة اكبر للمنافسة وذلك بتخفيض نسبة الشخص المسيطر إلى 25% من حجم السوق .
6) حرص القانون على ان تكون العقوبات جنائية ويكون التصالح فيها بدفع غرامات مالية، وذلك للتوفيق بين هدفين لمنع الممارسات الاحتكارية من جهة وعدم الأضرار بمناخ الاستثمار من جهة أخرى .

لقد جاء صدور قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية مواكبا للاتجاهات العالمية فى هذا الصدد، وذلك لان تطبيق اتفاقية التجارة العالمية تلزم الدول الموقعة عليها بإتباع سياسة تكفل حرية المنافسة ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى تعاظم دور القطاع الخاص فى ظل اتباع سياسة الخصخصة وهو الأمر الذى يؤدى إلى ظهور تكتلات كبيرة، وقد تسعى إلى احتكار السوق والسيطرة عليه والتأثير على قواعد المنافسة المتعارف عليها. ويسعى القانون من خلال تنظيم عمل التكتلات الاقتصادية إلى :

أ. إرساء القواعد العادلة لحماية المنافسة .

ب. التشجيع على تكوين كيانات كبيرة على نحو يمكن الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ، وبالتالى يعود بالنفع على المستهلكين من خلال توافر السلع والخدمات بأسعار مناسبة .

ج. تحقق الانضباط بالأسواق لمنع أى محاولات احتكارية للسلع خاصة السلع الاستراتيجية التى تمثل الاستهلاك الأساسى للطبقات محدودة الدخل . وبما يؤدى فى النهاية إلى تحسين الأداء الاقتصادي.

أما قانون حماية المستهلك رقم 67 لسنة 2006 فيعد تابعا للقانون العام الذى ينظم العلاقات القانونية الخاصة بين الفرد المستهلك وبين قطاع الأعمال الذى يبيع البضائع ويقدم الخدمات ، على اعتبار أن حماية المستهلك نوع من التنظيم الحكومى والأهلى العامل على حماية مصالح المستهلكين ، فقد تطلب الحكومة – على سبيل المثال- من قطاع الأعمال أن يكشف معلومات مفصلة عن المنتجات ، وخصوصا تلك المتعلقة بقضايا السلامة ، والصحة العامة ، ومنتجات الغذاء ، أو هى خدمة توفرها الحكومة أو المجتمع المدنى بجمعياته المختلفة ذات الاختصاص لحماية المستهلك من الغش التجارى أو استغلاله بصورة غير مشروعة أو سوء تقديم خدمة ما عن طريق الاحتكار أو الإذعان لظرف ما.

وقد ساعد على ذلك ودعمه ضرورة إصدار الفاتورة بالقانون رقم 73 لسنة 2010.

وخلاصة القول أن جمعيات حماية المستهلك وعلى رأسها جهاز حماية المستهلك ضعيفة للغاية وبدون أى انياب ومواقفه المؤثرة محدودة ولا تتناسب مع الكم الكبير من التعديات والمخالفات التى تواجه المستهلك المصرى وما زالت فاعلياتها ضعيفة

بالمقارنة بجمعيات حماية المستهلك فى الدول المتقدمة التى تشكل الآن أداة قوية فى ضبط الأسواق وحماية حقوق المستهلك.

6/2 نظام السوق فى مصر

سادت المنافسة الحرة أسواق عديدة فى اوروبا الغربية وأمريكا وكثيرا من دول العالم، ويرجع بداية فكر مذهب الاقتصاد الحر مابين عامى (1860 - 1880 م)، حيث كان حجم المشروعات آنذاك ضئيلا، إذ كان المشروع الواحد لا يعدو أن يكون جزءا صغيرا فى وسط سوق ممتلئ بمثله او اصغر منه او اكبر منه بقليل، ولم يكن لاى مشروع بمفرده القدرة على التأثير فى السوق إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا مع اتجاه المستثمرين لمزايا المشروع الكبير، وحصولهم على أرباح تفوق بكثير ما كان يتحصلون عليه من المشروع الصغير، ومن هنا اكتفى بعدد محدود من المشروعات صغيرة الحجم وساد الاتجاه نحو التركيز فى المشروعات كبيرة الحجم وعلى فكرة التركيز الاقتصادي.

وتزامن مع ذلك نشأة الاحتكارات (1860 – 1880 م) ، أى انها ولدت من باطن سوق المنافسة الحرة حين تكررت الأزمات الاقتصادية ابتداء من عام 1863 والتى أدت إلى تغير فى الفكر الاقتصادى السائد ، حتى أصبح قيام التكتلات والاحتكارات أمراً مقبولا إلى حد ما، وأصبح " الكارتل " منذ نهاية القرن التاسع عشر واحدا من أهم اسس الحياة الاقتصادية، وذلك فى أثر الأزمة الاقتصادية التى حدثت ما بين (1900 – 1903 م) ، إلى أن تحول النظام الرأسمالى الى مرحلة "رأسمالية الدوله الاحتكارية".

وفى الولايات المتحدة الأمريكية صدر فى عام 1933 قانون شجع نشوء الاحتكار، حتى انه قد ذهب هذا القانون الى حد إنشاء الاحتكار الإجباري، وبالتالى اشتدت وتيرة التركز الاقتصادى فى القرن العشرين.

امتد التركيز الاقتصادى فى عصر العولمة إلى انتشار ظاهرة إندماج الشركات وظهور شركات عملاقة تعدى حجم ميزانيتها حجم ميزانيات دول كثيرة واخترقت حاجز الحدود والقوميات.

إلا انه فى الوقت الحاضر صدرت قوانين تحرم التكتل والاحتكار فى كثير من الدول التى تتبنى النظام الرأسمالى، وتفرق بين الاتفاقيات الاحتكارية الحسنة والسيئة،

وتعاقب الشركات بعقوبات شديدة رادعة تستطيع من خلالها ضبط حرية المنافسة فى الأسواق وحماية حقوق المستهلك.

وفى مصر تقرر العديد من الإجراءات الاقتصادية فى بداية التسعينات كان هدفها التغلب على الازمة الاقتصادية الخانقة والتى بلغت قصوتها فى بداية التسعينات حيث بلغت الديون الخارجية أكثر من خمسين مليار دولار وما تبع ذلك من عجز كبير ومزمن فى الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم فضلاً عن زيادة معدل الدين الداخلى وزيادة أعباء القطاع العام والزيادة الخطيرة فى معدلات البطالة. كل هذه الأسباب دفعت الحكومة المصرية إالى إتخاز خطوات اقتصادية جريئة فى اتجاه نظام اقتصادى يعتمد على القطاع الخاص فى تحمل أعباء التنمية الاقتصادية وتقليص دور القطاع العام إلى أقل حد ممكن وهنا انتقلت مصر إلى النظام الاقتصادى الحر الذى يعتمد على حرية المنافسة والقضاء على احتكار القطاع العام فى انتاج السلع والخدمات وإعطاء الفرصة لشركات القطاع الخاص والمستثمرين فى تحديد نوع المنتجات التى يجب أن تكفى إشباع رغبات واحتياجات المستهلكين أى امتد دور القطاع الخاص ليقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة وتوزيعها وتحمل العبئ الأعظم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، فبواسطته يتم الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد وتحقيق عدالة التوزيع.

وبذالك التحول الاقتصادى تغير الدور الرئيسى للدولة فى الاقتصاد المصرى من تخصيص للموارد وتوزيعها إلى دور أخر لا يقل أهمية ولا خطورة وهو دور المنظم والضابط والضامن لحرية المنافسة فى السوق والمراقب والمتابع لحماية تتدفق السلع والخدمات للمستهلكيين، وعظم دورها فى حماية حق المستهلك فى الحصول على هذه السلع والخدمات بأقل الاسعار المتولدة من حرية المنافسة وسلامة هذه السلع والخدمات ومطابقتها لمواصفات الجودة العالمية وحمايته من الغش والخداع التجارى وفوق كل هذا المحافظة على التوازن الكلى للاقتصاد وتحقيق الاستقرار فى الاسواق.

تحقيق درجات عالية من حرية المنافسة فى الاسواق يتطلب شروط عديدة منها وجود عدد كافى من المنتجين للسلعة أو المقدميين للخدمة بحيث لا ينفرد منتج أو عدد محدود من المنتجين بالقدرة على فرض سعر السلعة أو الخدمة فى السوق كما يرتبط بقدرة الدولة على التدخل لحماية استقرار الاسواق وتشجيع وحماية صغار المنتجين وحماية المستهلك فى نفس الوقت.

ثانياً الحالات العملية

3 - صناعة حديد التسليح فى مصر

1/3 نبذة عن صناعة حديد التسليح فى مصر

يعتقد كثير من المؤرخين أن مصر القديمة كانت من أوائل الدول التى أنتجت الحديد من خاماته ويدل على ذلك عثور المصريين القدماء على جيوب من الحديد فى مصر العليا.

وتنقسم صناعة حديد التسليح فى مصر إلى مرحلتين أساسيتين:

(1) المرحلة الأولى وهى تحويل المادة الخام إلى حديد صافى وغير مشكل باستخدام أفران الحديد الضخمة، وينتج عنها خام البيلت الغير مشكل.

(2)المرحلة الثانية وهى تشكيل خامة الحديد البيلت إلى منتجات نهائية، وينتج عنها حديد التسليح بصورة المختلفة.

وبناءاً على ذلك فهناك المصنع المتكامل وهو المصنع الذى يشتمل على كلا مرحلتى إنتاج الحديد، ويعتمد على المادة الخام للحديد فى ابسط صورها كمدخل للإنتاج، ويوجد بها أفران ضخمة لصهر وتنقية الحديد لتحويل المادة الخام الأولية لخام البليت والذى يتم تشكيله بعد ذلك إلى حديد التسليح بمختلف صورة، وهناك المصنع نصف متكامل فهو المصنع الذى يقوم بتشكيل الحديد البليت فقط، وهو لا يحتوى على أفران لصهر المادة الخام، وإنما يقوم فقط بتشكيل الحديد المجهز إلى حديد تسليح، وهى بالتالى تعتمد على خام البليت المجهز فى المصنع المتكامل أو شراء الحديد الخردة وإعادة تشكيلة، وبالتالى فهى مصانع صغيرة.

وقد بدأت صناعة حديد التسليح فى مصر فى بداية الخمسينات من القرن الماضى، وكانت عبارة عن مصانع نصف متكاملة لتشكيل الحديد وكانت تعتمد على حديد الخردة الناتج عن الحرب العالمية الثانية ولكن عندما نفذت معظم الخردة المتواجدة مع ارتفاع سعر استيرادها من الخارج اضطرت الدولة إلى بناء مصنع متكامل لتصنيع الحديد " مصنع حلوان للحديد والصلب " واعتمد على مادة خام مستخرجة من أسوان.

وفى الثمانينات تم إنشاء مصنع متكامل ثان فى مصر لإنتاج الحديد " مصنع حديد الدخيلة " ومع تشجيع الدولة للاستثمار ودعمها للمصانع بمدها بالغاز الطبيعى والكهرباء بأسعار مدعمة ومع رخص العمالة المصرية تم إنشاء عدد من المصانع

الخاصة والتى بلغ عددها نحو 20 مصنع نصف متكامل تعتمد على تشكيل خام البليت المنتج من المصانع المتكاملة أو إعادة تصنيع الخردة المستوردة، وأفضل هذه المصانع اقتصاديا كان مصنع يطلق عليه مصنع " عز لحديد التسليح ".

2/3 عرض حديد التسليح والطلب عليه فى مصر

تعتبر صناعة الصلب والسبائك الحديدية من القطاعات الهامة ذات التأثير المباشر على الاقتصاد القومي، وقد تطور إنتاج الصلب فى مصر من 2.5 مليون طن عام 1991 الى 5.2 مليون طن عام 2004 ويعتبر هذا معدلاً جيداً بالنسبة لباقى الدول الأفريقية.

وقد سجلت الطاقة الانتاجية لمصر فى الوقت الحاضر 7.1 مليون طن سنوياً من حديد التسليح وتنتج مصر فعلياً حوالى 6.5 مليون طن سنوياً تنتجها 22 شركة منهم شركتان تتبع القطاع العام وعشرون شركة تتبع القطاع الخاص، لكن هذه الكمية لا تفى بكافة إحتياجات الطلب لذلك تستورد مصر حوالى مليون طن سنوياً، وتزداد حاجة السوق المحلى من حديد التسليح بشكل مطرد حيث تنمو احتياجات السوق المصرية بنسبة 8% سنوياً فى استهلاك الحديد ومن المتوقع أن تبلغ إحتياجات مصر من حديد التسليح حوالى 10 مليون طن بحلول عام 2017.

وصناعة الحديد صناعة ضخمة فى مصر حيث يصل متوسط إجمالى المبيعات إلى حوالى 27 مليار جنية تستوعب عدد يفوق 15000 عامل ويعمل بها فقط فى مجال التوريد والتوزيع وتجارة الجملة حوالى 1300 شركة موزعة على مختلف أنحاء الجمهورية.

1/2/3 أهم التطورات التى شهدتها صناعة "حديد التسليح" فى مصرى

قامت شركة "عز لحديد التسليح" فى عام 1999 بشراء 22% من أسهم شركة " الدخيلة " منافستها فى السوق، ثم زادت إلى 27.9 % وبذلك استحوزت على مقعد رئيس مجلس الإدارة فى عام 2000، وحتى هذا الوقت كانت اسواق حديد التسليح تتمتع بالاستقرار إلى حد كبير وقد بلغ سعر طن الحديد حوالى 950 جنية.

ثم بدأ بعد ذلك ارتفاع أسعار حديد التسليح فى ظل الركود الذى شهدته سوق العقارات منذ عام 1997، وصاحب هذا الارتفاع فرض رسوم إغراق على صادرات حديد البيلت من روسيا.

تراكم خام البيلت النصف مصنع فى شركة الدخيلة على أثر قرار من رئيس مجلس الادارة بتخفيض إنتاج الشركة من الحديد المشكل النهائى، وفى نفس الوقت قامت شركة حديد عز بشراء معظم الخام الفائض من شركة الدخيلة كما تمكنت أيضا من منع بيعه لاى من الشركات الأخرى المنافسة، وقد أدى ذلك إلى خسائر باهظة فى شركة الدخيلة، وبالتالى انخفضت اسعار أسهمها، وقد قامت شركة حديد عز بتعزيز حصتها بشراء جزء اكبر من الأسهم (منخفضة السعر) حتى وصلت نسبة استحوازها لحوالى 67% من أسهم شركة الدخيلة وبعد ذلك تم ضم الشركتين باسم " شركة عز الدخيلة للحديد والصلب"

وبهذا اصبح لـ" شركة عز الدخيلة للحديد والصلب" ميزة تنافسية عن جميع شركات تصنيع الحديد فى مصر بالاستفادة من الخام نصف المصنع الذى تنتجه شركة الدخيلة.

اضطرت الشركات الأخرى فى الاعتماد على إعادة تصنيع الحديد الخردة كمصدر لخام الحديد ومن هنا اكتملت صورة السيطرة فى سوق حديد التسليح لصالح " شركة عز الدخيلة للحديد والصلب".

إذ أن تكلفة إنتاج طن الحديد فى مصانع شركة "عز الدخيلة للحديد والصلب" ينخفض عن تكلفة إنتاج طن الحديد فى باقى المصانع الاخرى فى السوق فضلاً عن وفورات الحجم، وبالتالى ارتفعت الارباح بفرق كبير بين مصانع شركة " عز الدخيلة للحديد والصلب" وباقى المصانع.

ومع بداية عام 2003 بدأ الارتفاع المتتالى لأسعار الحديد فى السوق المصري، لاسباب عديدة منها تحرير سعر الصرف وارتفاع اسعار الحديد عالمياً نتيجة زيادة الطلب العالمى وخاصة الطلب الصينى عليه. فضلاً عن سيطرة شركة " عز الدخيلة للحديد والصلب" على أكبر من 70% من الطلب على الحديد فى السوق المصري.

واشتعلت اسعر حديد التسليح فى عام 2008 بشكل مخيف ومرعب لدرجة أن السعر كان يزداد يومياً بل وأكثر من مرة خلال اليوم الواحد ورصد عدد من الصحف اليومية أن سعر طن الحديد قد وصل إلى 8000 جنية للطن فى السوق المصري.

ويبين الجدول رقم (1) ارتفاع الاسعار شهرياً كما رصده الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى عام 2008، كما يبين الاسعار العالمية لخام البليت والحديد الخردة.

يؤكد العرض السابق نموذج لسيطرة شركة واحدة على سوق الحديد فى مصر لدرجة أن يصل سعر طن حديد التسليح إلى حوالى 8000 جنية مصرى فى متنصف عام 2008.

والشاهد فى الأمر أن ارتفاع سعر البليت فى هذا العام لم يكن السبب فى ارتفاع سعر حديد التسليح فى مصر إلى هذا القدر وهذا لعدة اسباب التى يمكن أن تستنتج من بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) & (3) والتى توضح أن:

- يستحوذ حديد عز على نسبة 64% من إنتاج وبيع الحديد فى مصر.

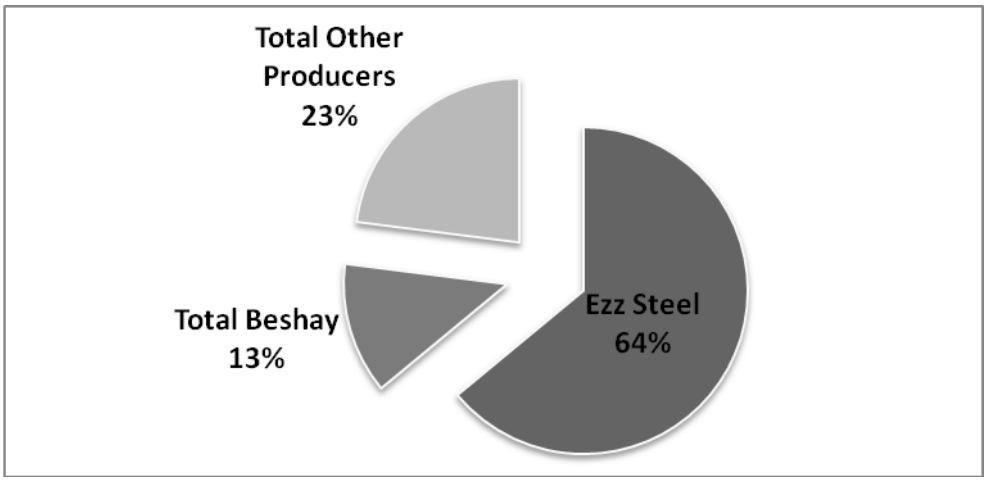

شكل رقم (2) يوضح مساهمة الشركات المختلفة فى إنتاج الحديد فى مصر عام 2008

- فى شهر أغسطس 2008 عادت الأسعار العالمية للحديد للهبوط ولكن ظلت أسعار حديد التسليح فى السوق المصرى مرتفعة مما يدل على استغلال شركات الحديد لارتفاع الأسعار العالمية للبلت والحديد الخردة لمضاعفة أسعار حديد التسليح فى مصر وهذا يوضحه الشكل رقم (3)
- أن البيليت أو الحديد الخردة يمثل إحدى مرحلتين فى صناعة حديد التسليح وأقصى زيادة سجلتها الأسعار العالمية فى عام 2008 فى شهر يوليو كانت 93% وبالتالى لا يصح أن يرتفع سعر حديد التسليح بهذه النسبة إذ انه يمثل نسبة تقترب من 50% من مكون الحديد فى هذه المصانع.

- أن لماذا تفرض رسم حماية على حديد التسليح إذا ما كانت الأسعار العالمية أعلى.
- أن أسعار البليت فى السوق العالمى حالياً فى عام 2010 اقتربت من معدلات الأسعار التى سادت فى عام 2008 رغم أن السعر الحالى لا يتجاوز 4000 جنية لطن الحديد أى نصف قيمة السعر المسجل فى أغسطس 2008 تقريباً
- رفعت شركة حديد عز الأسعار بمعدل 25% فى شهر إبريل 2010 والتى بلغت حوالى 820 جنية لكل طن ثم عادت وخفضت الأسعار بمقدار 600 جنية لكل طن على مرتيين خلال شهر يؤكد أن سياسة التسعير عندها لا تخضع لاى معايير ولا ترتبط بالأسعار العالمية وان الشركة اضطرت لخفض الأسعار لمواجهة الاستيراد بأسعار أقل.
- نمو أرباح الشركة بمعدلات مرتفعة جداً ففى الوقت الذى ينادى ويشكو عدد كبير من مصنعى الحديد المصريين بضرورة فرض رسوم إغراق على الحديد التركى الذى يستحوز على 50% من حجم السوق طبقاً لشكواهم المقدمة لوزارة التجارة والصناعة يعلن مدير علاقات المستثمريين بشركة حديد عز عن نمو أرباح الشركة بنسبة 267% عن الربع الثانى من عام 2010.

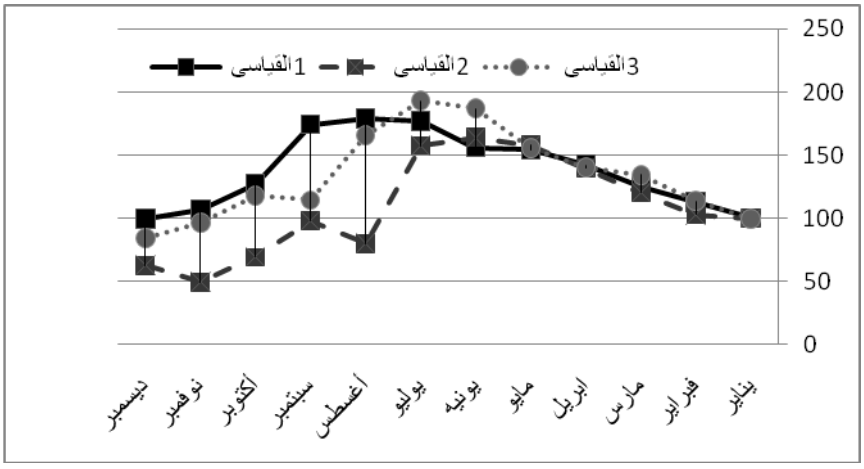

شكل رقم (3) يوضح ارتفاع أسعار حديد التسليح فى السوق المحلى عام 2008 وعلاقته بارتفاع أسعار كل من خام البيليت وحديد الخردة فى السوق العالمية.

ويوضح الجدول رقم (1) العمود رقم (1) تطور متوسط أسعار الجملة لبيع طن حديد التسليح فى السوق المصرى خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2008 ، حيث بلغ أعلى سعر للطن فى شهر أغسطس 2008 حوالى 6722 جنيه بزيادة قدرها 79.1% عما كان عليه فى شهر يناير من نفس العام ويبين العمود رقم (2) الأرقام القياسية لارتفاع أسعار الحديد عن شهر يناير 2008. ويتبين من الجدول أيضاً فى العمود رقم (3) تطور متوسط أسعار الخردة العالمية وان أعلى معدل لمتوسط سعر الخردة العالمية خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2008 ، قد بلغ حوالى 698 دولار / طن فى شهر يونيه 2008 ، بزيادة قدرها حوالى 64.2% عما كان عليه فى شهر يناير 2008 ويتضح هذا فى العمود رقم (4). ويبين العمود رقم (5) تطور متوسط أسعار البليت العالمية خلال شهور عام 2008 وطبقا للبيانات المنشورة بالمركز القومى للمعلومات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يتضح انه قد بلغ أعلى متوسط لأسعار البليت العالمية خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2008، حوالى 1176 دولار / طن فى شهر يوليو 2008 ، بزيادة قدرها حوالى 93.1 % عما كان عليه فى شهر يناير 2008 وذلك كما يتضح من العمود رقم (6) بالجدول.

جدول رقم (**1**)

البيان	(**1**) السعر (جنيه / طن)	(**2**) الرقم القياسى **1**	(**3**) السعر العالمى للخردة ($ / طن)	(**4**) الرقم القياسى**2**	(**5**) السعر العالمى للبليت ($ / طن)	(**6**) الرقم القياسى **3**
يناير	**3795**	**100**	425	100	609	100
فبراير	**4276**	**113**	437	102.8	693	114
مارس	**4757**	**125**	512	120.5	819	135
ابريل	**5394**	**142**	594	139.8	855	140
مايو	**5846**	**154**	673	158.4	946	155
يونيه	**5925**	**156**	698	164.2	1138	187
يوليو	**6722**	**177**	670	157.6	1176	193
أغسطس	**6795**	**179**	340	80	1009	166
سبتمبر	**6619**	**174**	416	97.9	698	115
أكتوبر	**4810**	**127**	295	69.4	721	118
نوفمبر	**4055**	**107**	210	49.4	590	96.9
ديسمبر	**3773**	**99.4**	267	62.8	515	84.6

(1) أسعار حديد التسليح فى السوق المحلى المصرى بالجنية المصرى لكل طن.

(2) الرقم القياسى لارتفاع أسعار حديد التسليح فى السوق المحلى (شهر يناير = 100).

(3) الأسعار العالمية لطن حديد الخردة بالدولار الامريكي.

(4) الرقم القياسى لارتفاع اسعر حديد الخردة عالمياً (شهر يناير = 100).

(5) الأسعار العالمية للبليت بالدولار للطن.

(6) الرقم القياسى لارتفاع أسعار البيلت عالمياً (شهر يناير = 100).

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء & المركز القومى للمعلومات (بيانات متفرقة تم تجميعها بمعرفة الباحث)

وتأسيسا على ما سبق استعراضه من تطور متوسط كل من أسعار بيع الجملة لطن حديد التسليح فى السوق المصرى ، أسعار البليت العالمية ، وأسعار الخردة العالمية خلال عام 2008 يتبين ان ظاهرة احتكار حديد التسليح فى مصر لها تواجد واضح فى سوق حديد التسليح فى مصر.

3/3 سلوك المستهلك واداء الحكومية لمجابهة ارتفاع الاسعار والسيطرة على سوق الحديد

لكون الحديد مكون اساسى فى قطاع العقارات (يمثل 10% من تكلفة المنشآت السكنية ، 15% من تكلفة مشروعات البنية الأساسية) أدت هذه الزيادة المتتالية إلى ما يلى:

- ارتباك قطاع المقاولات ومعدلات انتظام العمالة بقطاع التشييد والبناء.
- تحمل المالية العامة لأعباء إضافية لدعم رجال الأعمال فى هذا القطاع من ناحية ، ولزيادة تكلفة مشروعات البنية الأساسية من ناحية أخرى.
- تحمل راغبى السكن ثقل اضافى برغم ان كل العوامل كان من المفترض فى الوضع الطبيعى تتجه لتخفيض أسعار السكن.

حقيقة الأمر أن صناعة الحديد فى مصر تتمتع بمساندة ودعم كبير من الحكومة سواء فى تكلفة الطاقة مثل الكهرباء والغاز أو اسعار فحم الكوك أو الحزمة المتنوعة من الاعفاءات الضريبية وحماية إغراق من الدول المصدرة مثل روسيا وأوكرانيا وتركيا. ورغم هذا وكما استعرضنا سابقاً ساد ارتفاع مخيف واستغلال واضح لمستهلكين سلعة حديد التسليح فى مصر وعندما استشعرت الدولة الخطر اتخذت عدد من الإجراءات لوقف جموح الاسعار وكبح قوى الاحتكار فى السوق وأهم هذه الإجراءات:

- إلغاء رسوم الإغراق على حديد التسليح ومسطحات الصلب المستوردة من تركيا وأوكرانيا وذلك لتشجيع استيراد الحديد لتغطية الطلب المحلى وتعويض نقص العرض ومحاصرة الشركة المسيطرة وكبح قواتها فى السيطرة على السوق برفع السعر عن طريق خفض العرض.
- المتابعة الأسبوعية لحركة تداول حديد التسليح فى السوق بإصدار قرار لوزارة التجارة والصناعة رقم 143 والذى يلزم كافة المصانع والتجار

بإخطار قطاع التجارة الداخلية بالوزارة كل يوم أحد ببيانات هذه السلعة بدأ من مارس 2007 وإعطاء صلاحيات للمراقبة والمراجعة والتفتيش.

ورغم ما يؤخذ على القرار رقم 143 من مواطن الضعف إلا انه مكن من:

- إعلان جميع المصانع والوكلاء والتجار عن حركة إنتاج وتوزيع وبيع الحديد.
- استخدام الدورة المستندية وحسابات الشركة لمراجعة دقة البيانات الواردة.
- تجميع هذه البيانات بصفة دورية مرة كل أسبوع.
- نطاق الافصاح يغطى مصر كلها بجميع المحافظات والمناطق دون استثناء.
- تدفق هذه البيانات يساعد الحكومة فى الرقابة والمتابعة لرصد أداء وسلوك صناعة الحديد وتجارتها فى مصر.

هكذا تدخلت الدولة لحماية المستهلك من هذه الظاهرة بإجراءات قوية تأخرت قليلاً ولم يأتى ثماره إلى فى أخر العام فى شهر ديسمبر 2008 فقد ادى ذلك الى انخفاض سعر بيع طن الحديد فى السوق المحلى، حيث انخفض سعر بيع طن حديد التسليح فى السوق المصرى الى حوالى 3773 جنية ، اى بانخفاض قدرة 0.6% عما كان عليه فى شهر يناير 2008 ، وبانخفاض قدرة 79.7 % عما كان عليه فى شهر أغسطس من نفس العام.

وبعد أن قلت حدة الأزمة ورغم كل التدابير الحكومية سجل سعر طن حديد التسليح خلال هذا العام متوسط سعر حوالى 4200 جنية للطن فى حين أن التكلفة الفعلية له فى مصر لا تتجاوز 1870 جنية للطن حتى بعد رفع ضريبة المبيعات إلى 8% بدلاً من 5% بداية يوليو 2010 وزيادة اسعار فحم الكوك.

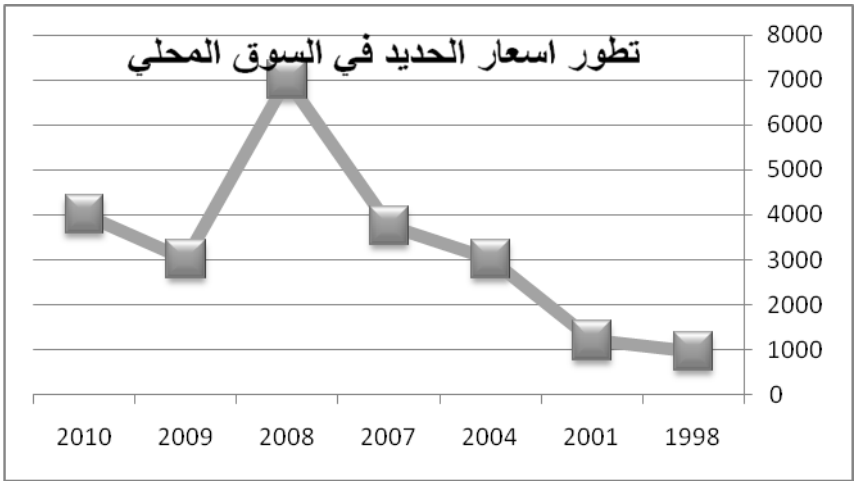

شكل رقم (4) يوضح تغيرات أسعار حديد التسليح فى السوق المحلى 1998 – 2010.

4 ـ صناعة الأسمنت فى مصر

1/4 الطلب على الأسمنت وإنتاجه فى مصر

صناعة الأسمنت من الصناعات القديمة فى مصر حيث بدء أول انتاج له فى مطلع القرن العشرين بطاقة إنتاجية قدرها 60 ألف طن بمنطقة المعصرة إحدى ضواحى القاهرة وفى عام 1911 تم إنشاء مصنع بالإسكندرية ثم تأسست شركة أسمنت بورتلاند طرة عام 1927 وبدأت انتاجها عام 1929 حيث بلغت الطاقة الانتاجية بها 190 ألف طن كلها مصنعة بالطريقة الرطبة **(Wet Processes)** .

وتطور أسلوب الإنتاج إلى الطريقة الجافة **(Dry process)** بدءا من عام 1975 للمصانع القائمة وقد شهد الانتاج تطورا وطفرة كبيرة منذ عام 1990 وذلك لمقابلة الزيادة الفعلية فى الاستهلاك التى بدأت عام 1993 بمعدل نحو 10% سنويا وليصل إلى حوالى 26.3 مليون طن عام 2000 يمثل فيه الأسمنت العادى النصيب الاعظم، ومع الزيادة المطردة فى خطوط الانتاج وإقامة العديد من الشركات فى جميع محافظات الجمهورية بلغ عدد الشركات المنتجة للأسمنت 14شركة بلغت طاقتها الإنتاجية أكثر من 35 مليون طن أسمنت بورتلاندى عادى و700 ألف طن أسمنت أبيض وذلك عام 2004 ثم زاد الانتاج إلى 38.4 مليون طن عام 2008 ثم بلغ 42.7 مليون طن فى عام 2009.

وسجل إنتاج مصر من الأنواع المختلفة للاسمنت من 1 يناير حتى 31 يوليو 2010 أكثر من 29 مليون طن تقوم بإنتاجه أكثر من 16 شركة جميعهم تتبع القطاع الخاص.

ومن المتوقع أن تصل إحتياجات مصر من الاسمنت بحلول عام 2015 حوالى 77 مليون طن فى الوقت الذى تصل فيه حجم الطاقة الحالية 56 مليون طن سنوياً وتصل إلى 62 مليون طن سنوياً بحلول عام 2011 بعد دخول أربع مصانع جدد لانتاج.

ويبين الجدول رقم (2) والشكل رقم (5) تفاصيل كميات الانتاج لكل شركة ونسبته للإنتاج الكلى للأسمنت من يناير 2010 حتى 30 يونيو 2010 وكميات الزيادة والنقص بالمقارنة بنفس الفترة لعام 2009 ونسبة هذه الزيادة.

2/4 تكلفة صناعة الاسمنت فى مصر

بصفة عامة تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات البسيطة إذا ما قورنت بالصناعات الكبرى ولكنها من الصناعات الاستراتيجية، لأنها ترتبط مباشرة بأعمال الإنشاء والتعمير إذ يستخدم الأسمنت كمادة رابطة هيدروليكية من مكونات الخرسانة.

وتعتمد صناعة الاسمنت بصفة اساسية على توفر المواد الخام والوقود اللازم لذلك، ويتكون الخليط الأساسى لصناعة الاسمنت من الطفل **(Clay)** والحجر الجيرى **(Limestone)**، والذى يسخن فى درجة حرارة كافية لإحداث التفاعل بينهما لإنتاج سليكات الكالسيوم **(Calcium Silicate)** .

وأهم مستلزمات صناعة الأسمنت على اختلاف أنواعه هي:

الحجر الجيرى ورمل السيليكات والطفلة والأتربة السطحية **(Shale)** وطفلة وأتربة البوكسيت (جسيمات متوسطة الحجم من الطبقات الرسوبية مثل الطفلة، ولها محتوى منخفض من الماء) وأكاسيد الحديد : وتستخدم كعوامل مذيبة أو صهارة **(Fluxing Agent)** لتقليل درجة الحرارة الناتجة عن التفاعلات الكيميائية والجبس ويضاف فى المرحلة النهائية بمطاحن الأسمنت ومواد أخرى: مثل تستخدم المواد الكيميائية فى المعمل، للقيام بالتحاليل واختبارات التحكم فى الجودة كما تستخدم الزيوت ومواد التزليق الأُخرى لصيانة الآلات و يستخدم الغاز الطبيعى والمازوت لتوليد غازات الاحتراق المستخدمة فى الأفران، وتكون الأفران مجهزة بحيث تستطيع حرق أكثر من نوع واحد من أنواع الوقود.

وتختلف تكلفة الاسمنت حسب نوع الاسمنت وخصائصة وأهم هذه الأنواع هي:

- أسمنت بورتلاندى عادى: يستخدم فى أعمال الإنشاءات بوجه عام، وهناك أصناف مختلفة من هذا النوع مثل الأسمنت الأبيض الذى يحتوى على نسبة أقل من أكسيد الحديديك، و أسمنت آبار البترول **(Oil-Well Cement)** المستخدم فى تبطين آبار البترول، والأسمنت سريع الشك، وأصناف أخرى متعددة ذات استخدامات خاصة
- الأسمنت البورتلاندى المتصلب فى درجة الحرارة العالية و المقاوم للكبريتات: يستخدم فى الحالات التى تتطلب حرارة تميؤ معتدلة، أو فى الإنشاءات الخرسانية المعرضة لتأثيرات متوسطة من الكبريتات
- الأسمنت سريع التصلب: تختلف أصناف الأسمنت سريع التصلب عن الأسمنت العادى من عدة نواحي، منها أن نسبة الحجر الجيرى إلى السيليكات ونسبة سيليكات ثلاثى الكالسيوم فى الأسمنت سريع التصلب تكون أكبر من مثيلاتها فى الأسمنت العادي.كما يتصف هذا النوع بدرجة نعومة أكبر من الأسمنت العادي، مما يؤدى إلى سرعة التصلب وتولد سريع للحرارة. ويستخدم الأسمنت سريع التصلب فى إنشاء الطرق.
- الأسمنت بورتلاندى منخفض الحرارة: يحتوى هذا النوع على نسبة منخفضة من كبريتات ثلاثى الكالسيوم وألومينات ثلاثى الكالسيوم، مما يؤدى إلى انخفاض فى الحرارة المتولدة. تستخدم أكاسيد الحديديك لخفض نسبة ألومينات ثلاثى الكالسيوم، وبالتالى ترتفع نسبة رباعى ألومينات الكالسيوم الحديدية فى هذا النوع من الأسمنت.
- الأسمنت المقاوم للكبريتات:يحتوى هذا النوع من الأسمنت على نسبة منخفضة من ألومينات ثلاثى الكالسيوم ويتصف بقدرة أكبر على مقاومة الكبريتات بسبب مكوناته أو بسبب العمليات المستخدمة فى صناعته، لذلك فهو يستخدم فى الحالات التى تتطلب مقاومة عالية للكبريتات.
- الفرق بين الأسمنت الأسود والأبيض : الأسمنت بشكل عام يصنع من الحجر الجيرى والطين بنسبة 3 إلى 1 وعند إتمام التفاعل بين هذين المركبين برفع درجة الحرارة إلى 1350-1450 درجة مئوية فإننا نحصل على مادة تسمى الكلنكر ومنها على أسمنت يكون رماديا مائلا للسواد وهذا هو اللون الطبيعى

للأسمنت . الحجر الجيرى هو العامل الذى يؤثر فى اللون . فإذا كان الحجر يحتوى على الماغنسيوم أو أكاسيد الحديد يعطى اللون الأسود ز وإذا كان الحجر الجيرى لا يحتوى على هذه المركبات " نقي" فإن الإسمنت الناتج يكون أبيض.وللإثنين نفس الإستخدام ولكن الأبيض يستخدم فى أعمال التبيض والأسود مقاوما جيدا للكبريتات والكلوريدات.

وتتوافر أغلب المواد الخام اللازمة لصناعة الاسمنت فى مصر بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة جداً كما تتمتع أغلب المصانع بخطوط للغاز الطبيعى والطاقة اللازمة من الكهرباء فضلاً عن دعم الدولة للأنواع المختلفة من الوقود هذا بجانب العمالة منخفضة الأجور. كما يتوفر فى مصر وسائل النقل البرى والنهرى والسكك الحديدية ويحتل النقل البرى مركز الصدارة بنسبة 99% من اجمالى التسليمات. وإن ما زالت تجارة الخرسانة الجاهزة محدودة بدرجة كبيرة ولكن يتوقع تطورها خاصة فى المشروعات العملاقة.

لكنن التكلفة البيئية للاسمنت تعتبر مرتفعة جداً نظراً لما تسببه هذه الصناعة من تلوث و تختلف الملوثات الناتجة عن المصانع من حيث المكونات والكمية، تبعاً لاختلاف عمليات التشغيل من مصنع لآخر وإجراءات النظافة العامة المتبعة، وعوامل أخرى متنوعة.

وتلزم الدولة لحماية البيئة ولمكافحة التلوث الناتج عن صناعة الاسمنت ولمواجهة مشكلة الاتربة والدخان الشركات بشروط عديدة أهمها:

أ- الاشتراطات الفنية:

- الالتزام بقانون البيئة المصرى رقم 4 لسنة 1994 بإتباع الحدود المسموح بها لمعدل الانبعاثات الخارجة عن صناعة الاسمنت وهى 50 ملليجرام / م3 كحد أدنى ، 200ملليجرام / م3 كحد أقصى.
- استخدام الفلاتر الكهروستاتيكية والقماشية أثناء مراحل الإنتاج المختلفة.
- تركيب نظام رصد أتوماتيكى لغازات المداخن **(SO2-CO).**
- الالتزام بالمواصفات القياسية المصرية (الطبيعية والكيميائية) للاسمنت المنتج والمقتبسة من المواصفات البريطانية.

ب - الحلول التطبيقية للحد من آثار أتربة الممر الجانبى:

- إنتاج خلطة تستخدم فى رصف الطرق بدون استخدام الأسفلت وهى خلطة خاصة مكونة من 40% تراب الأسمنت الجانبي، 52% رمل، 8% أسمنت، 5، 27 % مادة بوليمرية تذوب فى المياه تنتجها إحدى شركات القطاع الخاص المصرية.
- إتباع أسلوب الدفن الآمن لتراب الاسمنت وتحويله إلى متنزهات بعد الردم الجيد فى مواقع المحاجر وبمسافات بعيدة عن الكتلة السكانية.
- تلتزم الشركات مع موردين الخطوط الإنتاجية بضرورة إعادة تشغيل الأتربة المنفصلة من الفلاتر.
- إعادة تدوير أكياس الاسمنت الورقية الممزقة وغير صالحة للاستخدام.
- تدوير أكياس الاسمنت الورقية الممزقة وغير صالحة للاستخدام.

م	شركة الانتاج	الانتاج				التسليم			
		من ١/١ - ٢٠١٠/٦/٣٠	من ١/١- ٢٠٠٩/٧/٣٠	% الزيادة	% الانتاج	من ١/١ - ٢٠١٠/٦/٣٠	من ١/١- ٢٠٠٩/٧/٣٠	% الزيادة	% التسليم
1	اسمنت طره	1901414	1610269	118,1	7,6288	1890744	1616821	116,9	7,5827
2	شركة اسمنت حلوان	1922147	2129597	90,26	7,712	1914260	2090381	91,57	7,677
3	القومية للأسمنت	1604802	1609335	99,72	6,4387	1597135	1622132	98,46	6,4052
4	اسمنت اسيوط	2946340	2895458	101,8	11,821	3006211	2882409	104,3	12,056
5	اسمنت العامرية + سمبور العامرية	2057641	2003085	102,7	8,2556	2068275	2029227	101,9	8,2947
6	اسمنت الاسكندرية + بني سويف	2479637	2084501	119	9,9487	2482794	2085364	119,1	9,9571
7	اسمنت السويس	2329053	2118491	109,9	9,3445	2316902	2234098	103,7	9,2918
8	الشركة المصرية للأسمنت (لافارج)	4504285	5281863	85,28	18,072	4530189	5152630	87,92	18,168
9	شركة اسمنت سيناء	1864929	1779169	104,8	7,4824	1847970	1808816	102,2	7,4112
10	شركة مصر للاسمنت قنا	1020718	1027426	99,35	4,0953	1024404	966351	106	4,1083
11	شركة اسمنت مصر بني سويف	715136	1000978	71,44	2,8692	713955	1010778	70,63	2,8633
12	الشركة العربية للاسمنت	359653			1,443	329965			1,3233
13	شركة جنوب الوادي للاسمنت	470504	476800	98,68	1,8877	468982	481747	97,35	1,8808
14	شركة الشوري للأسمنت (الأسبانية)	153284	50900	301,1	0,615	151696	47020	322,6	0,6084
15	شركة ميديكوم أسوان	406691			1,6317	406145			1,6288
16	شركة اسمنت سيناء الأبيض (بورتلاند)	187961			0,7541	185309			0,7432
الاجمالي		24924195	24067872	103,6	100	24934936	24027774	103,8	100

جدول رقم (٢) يوضح شركات مصانع الأسمنت وكميات الإنتاج ونسبتها للإنتاج الكلي من ١ يناير ٢٠١٠ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ، ونسبة الزيادة والنقص في إنتاجها مقارنة بنفس الفترة لعام ٢٠٠٩ وكذلك حجم وكمية التسليم ونسبتها ونسبة الزيادة والنقص للفترة مقارنة بنفس الفترة لعام ٢٠٠٩.

المصدر: تم تجميع البيانات من جداول وبيانات متفرقة من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ومركز دعم واتخاذ القرار ووزارة التجارة والصناعة.

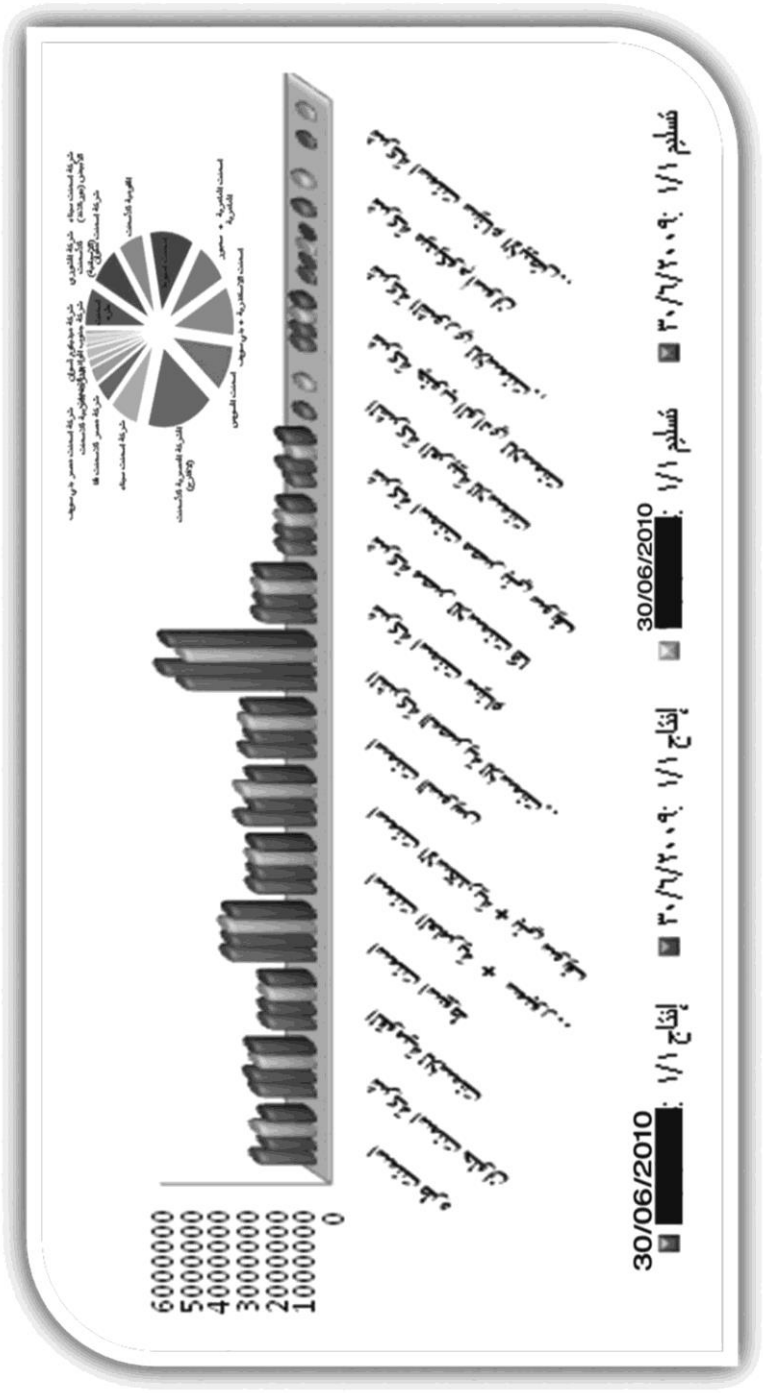

شكل رقم (٥) يوضح توزيع حصص الإنتاج بين شركات مصانع الاسمنت طبقاً لبيانات الفترة من ١/١ وحتى ٢٠١٠/٦/٣٠

كما يبين تفاصيل كميات الانتاج لكل شركة للأسمنت مقارنة بكميات التسليم من يناير ٢٠١٠ حتى ٣٠يونيو ٢٠١٠ ومقارنة بالكميات الإنتاج والتسليم لنفس الفترة لعام ٢٠٠٩ .

3/4 تطور الطلب على الاسمنت وأسعاره فى السوق

تراوحت متوسط اسعار طن الاسمنت قبل خصخصة شركات الاسمنت ما بين 100 إلى 150 جنية مصرى للطن حتى نهاية التسعينات، ثم ارتفعت الأسعار بشكل متطرد بعد خصخصة شركات الاسمنت وسيطرة القطاع الخاص على الإنتاج معتمدة على إمكانية تصديره إلى الخارج وعلى الزيادة المطردة على استهلاك الاسمنت فى السوق المحلى والتى تبلغ حوالى 10% سنوياً نتيجة التوسع فى الإنشاءات وتحديث البنية الاساسية واتجاه الدولة وتشجيعها على الاستثمار فى العقارات بمنح تسهيلات مختلفة فى المجتمعات العمرانية بالمدن الجديدة. ومن هنا ورغم زيادة الإنتاج المستمرة زاد الطلب على استهلاك الاسمنت فى السوق المصرى مما اتاح الفرصة لاستغلال الأطراف المختلف العاملة (المنتجيين والوكلاء والتجار) فى هذا النشاط فارتفعت أسعار طن الاسمنت بشكل مبالغ فيه إلى أن وصل إلى 1000 جنية للطن بسبب اضراب النقل (منع المقطورة) وبعيداً عن أزمة النقل التى لم تستمر إلا بضعة أيام ارتفع سعر طن الاسمنت فى نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 ليسجل أسعار أعلى من 700 جنية للطن وارتفاع شديد للاسعار لدرجة أن السعر كان يرتفع يومياً وأكثر من مرة فى اليوم الواحد، وتسجل حالياً اسعار الاسمنت فى السوق المصرى أسعار تتراوح بين 500 و 550 جنية للطن فى حين أن التكلفة الفعلية لانتاج الطن طبقاً لما أكده خبراء ومهندسين صناعة الاسمنت حتى بعد التحميل التدريجى برفع تكلفة الكهرباء 25% وغيرها، بعد إضافة كل التكاليف لا تتعدى تكلفة الإنتاج فى مصر 250 جنية للطن شاملة 5% ضريبة المبيعات و2.5% لكل طن طفلة التى دخلت حيز التنفيذ باية من أول يوليو.2010

5/4 أداء الحكومة فى مواجهة ارتفاع اسعار الاسمنت وتلوث البيئة

تباين موقف الحكومة لمواجهة أزمة الاسمنت من حين لأخر، والبداية الفعلية عندما واجه جهاز حماية المستهلك بفاعلية الممارسات الاحتكارية لشركات مصانع الاسمنت ورفع تقرير إلى وزير التجارة والصناعة فى أكتوبر عام 2007 عن قيام شركات الأسمنت بالاتفاق فيما بينها على رفع الأسعار بالمخالفة للمادة السادسة من قانون حماية المنافسة وتضمن التقرير الذى استند إلى دراسة سوقية عن اتفاق هذه الشركات على تقييد عمليات التسويق من خلال اتفاقهم خلال الفترة من 16 مايو 2005، وحتى نهاية عام 2006، فيما بينهم على رفع أسعار الأسمنت، بهدف تحقيق "أرباح طائلة"

وأن تكلفة طن الاسمنت بلغت 150 جنية وتم بيع الطن بسعر 400 جنية وبناءاً على ذلك تم تحرير دعوى جنائية وفقا للمادة 21 من قانون حماية المنافسة، و قامت النيابة العامة بإحالة المتهمين من المسئولين بتلك الشركات إلى المحاكمة، لقد أشارت مذكرة النيابة بالاضافة إلى ما سبق أن المتهمين اتفقوا كذلك على تحديد حصة لكل شركة بالسوق المحلية، بالرغم من زيادة الإنتاج، ووجود فائض للتصدير، وذلك لمنع المنافسة الحرة على المنتج، حال كونهم أشخاصاً متنافسين، وبذلك خالفوا أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. ولذلك قضت المحكمة يوم 2008/8/25 بتغريم 20 متهماً بمبلغ مائتى مليون جنيه، بواقع عشرة ملايين جنيه لكل منهم، بعد إدانتهم بـ"مخالفة" قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. كما أوضحت المحكمة أن الزيادة السنوية فى متوسط أسعار بيع الأسمنت لا تتناسب مع الزيادة السنوية فى تكلفة إنتاجه ، حيث ارتفع متوسط سعر البيع المحلى من عام 2003 إلى 2004 بنسبة 33% ، بينما زاد متوسط التكلفة بنسبة 10 % فقط، مشيرة إلى أنه فى عام 2006 قاموا بزيادة متوسط سعر البيع بنسبة 14% ، بينما كان متوسط التكلفة قد انخفض بنسبة 3%.

وفى الحقيقة أن مبلغ الـ 10 ملايين جنية صغير جداً ولا يساوى 1% من أقل ربح لهذه الشركات وبالتالى لن يكون له تأثير على أرباحها. وأن هذه العقوبة كان من المفترض أن تكون أكبر من ذلك بالمقارنة بما حصلت عليه هذه الشركات الاستثمارية من مميزات وتسهيلات من الدولة تتمثل فى أراض وخامات بأسعار مخفضة وتوفير للطاقة باسعر مدعمة .

وبناءاً على ذلك يمكن التأكيد على وجود سلوك احتكارى فى صناعة الأسمنت فى مصر وأن المحكمة تنفذ عقوبات تتسم بالضعف ومتأخرة فالحكم فى 2008/8/25 عن ممارسات تخص عام 2005 وعام 2006. إلا أن هذه السابقة تعتبر أداة دفع قوية للمنظمات الأهلية وجمعيات حماية المستهلك لاتخاذ موقف مماثل ضد أى عمليات احتكار وإظهار لمدى قدرة الحكومة على مواجهة الاحتكار.

وتستخدم وزارة الصناعة والتجارة فتح باب الاستيراد للاسمنت من الخارج كأداة لزيادة العرض ومواجهة زيادة الطلب وكأسلوب لابطال حالات الكرتل لمنتجى الاسمنت بالاتفاق على تحديد مستوى معين للاسعار بخفض الانتاج والضغط على المنتجين ضد سياسات تعطيش السوق.

ولذلك تخطى حجم الاستيراد حوالى 1.5 مليون طن عام 2009 بأسعر تنخفض عن اسعار الاسمنت من الأنتاج المحلى بأكثر من 500 جنية للطن، إلا ان حركة استيراد الاسمنت حققت تراجعاً حاداً فى هذا العام حيث أوقف مستوردون تعاقداتهم لإستيراد الأسمنت من المصانع التركية رغم تحقيق نمو فى مبيعات الاسمنت بلغ 28% العام السابق(2009) مقارنة بمبيعات الاسمنت عام 2008.

وفى نفس الوقت استخدمت الحكومة حظر التصدير كاسلوب لمواجهة الاحتكار عندما قررت ولمدة دامت حوال 18 شهر منذ أوائل عام 2009 حظر تصدير الاسمنت إلى الخارج مما ساهم فى استقرار اسعار الاسمنت وتوافر العرض خلال هذه الفترة إلا أن الوزارة عادت وسمحت من جديد فى أوئل أكتوبر 2010 بالسماح بتصدير الاسمنت بناء على طلب العديد من المنتجيين لتصدير جزء من انتاجها وبناءاً على انخفاض الطلب بنسبة 30% مقارنة بنفس الفترة بسبب حالة الركود وانكماش حركة البناء خاصة مع تطبيق قانون البناء الموحد، إذ تشير بيانات وزارة التجارة والصناعة إلى تراجع انتاج واستهلاك الأسمنت بشكل كبير حيث أنخفض الانتاج للفترة من يناير وحتى أغسطس 2009 من 42.1 مليون طن إلى 29.7 مليون طن لنفس الفترة لعام 2010، وانخفض ايضاً الاستهلاك من حوالى 43.4 مليون طن إلى حوالى 29.5 مليون طن، فيما انخفض الاستيراد من 1.1 مليون طن لعام 2010 مقابل 1.3 مليون طن لنفس الفترة عام 2009.

إعادة السماح بالتصدير جدد المخاوف من تجدد حدوث فجوة بين العرض والطلب على الاستهلاك فى السوق المصرية. إذ أن الشركات تستخدم السوق الخارجية لتصريف ما يتكدث من الانتاج عند عدم إمكانية بيعه باسعار عالية. هذا الرأى أكده أحمد الزينى رئيس شعبة مواد البناء بغرفة تجارية القاهرة بأن فتح باب التصدير سيساهم فى عودة الازمات الخانقة لقطاع الاسمنت خاصة وأن الاسمنت المحلى يباع بضعف السعر العالمى والذى يتراوح ما بين 50 و 60 دولار للطن فى حين أن سعر الطن فى السوق المحلى يتراوح ما بين 100 و 105 دولار للطن وشدد على أن المصانع سوف تبيع الاسمنت فى الاسواق العالمية بالاسعار المتدنية وتبيع بضعف السعر فى السوق المحلي.

هذا فضلاً عن تحذير كثير من المراقبين معاودة مصانع الاسمنت الأجنبية العاملة فى مصر من بيع الاسمنت للخارج للشركات الأم باسعار التكلفة الذى يقل عن 50 دولار

للطن لتقوم هذه الشركات التجارية بدورها بعد ذلك بإعادة البيع باسعار مضاعفة وبذلك تتمكن هذه الشركات من التهرب من 20% من الضرائب المقررة على صافى الربح. ولكن الوزارة ربطت بين إعادة فتح باب التصدير وبين ترجع الاستهلاك المحلى وأنه فى حالة زيادة الطلب فسيتم وقف التصدير فوراً.

إضافة إلى ذلك دئبت وزارة التجارة والصناعة على إصدار القرارات لمنع الممارسات التجارية الغير شرعية وكان أهمها بخصوص الاسمنت قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 162 لسنة 2009 والذى تضمن ست مواد هدفها عدم تخزين الاسمنت والحيلولة دون تعطيش السوق واعلان مصانع انتاج الاسمنت بالحد الاقصى عن الاسعار للوكلاء والتجار وبالحد الاقصى لسعر البيع للمستهلك وإخطار قطاع التجارة الداخلية بتلك الاسعار يوم الخميس الثالث من كل شهر ويحظر بيع الاسمنت باسعار تجاوز هذا السعر والزام مصانع الانتاج بعدم التعامل مع الوكلاء والتجار المتجاوزيين، وفى نفس الوقت اعلان التجار والوكلاء عن مواطن تخزين الاسمنت والاعلان داخل المخازن عن الكميات المتاحة والسعر وابلاغ قطاع التجارة بهذه البيانات وختم الدفاتر والسجلات الخاصة بذيك يوم الخميس الثالث من كل شهر. فضلاً عن تطبيق قواعد قانون رقم 95 لسنة 1954 على المخالفين بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات والغرامة من 300 إلى 1000 جنية وإلغاء رخصة المحل.

كذلك تتبع وزارة التجارة والصناعة استرتيجية لزيادة الانتاج والمعروض فى السوق المحلية وزيادة المنافسة بين الشركات المنتجة لتوفير متطلبات النمو المتزايد فى استهلاك السوق المحلى نتيجة لخطط التوسع العمرانى والعقارات ومشروعات البنية الاساسية والتوسع فى الانشاءات آخذه فى الاعتبار المحافظة على البيئة ونقل مصانع حلوان بعيداً عن مناطق الكثافة السكانية. ويظهر هذا بوضوح من خلال التوسع فى منح تراخيص انشاء المصانع لانتاج الاسمنت. وطبقاً لمل أعلنه وزير التجارة والصناعة رشيد أنه سيتم طرح رخص انشاء 12 مصنع جديدة فى مطلع عام 2011 وانها ستشترط على المستثمريين ضرورة توفير الطاقة ذاتياً، دون التزام الحكومة بتوفيرها كما هو الحال حتى الآن.

وفى إطار المحافظة على البيئة أعلن رئيس هيئة التنمية الصناعية عن:

- وقف تراخيص استغلال محاجر حلوان لمصانع الاسمنت فى 2011 إلى امكان اخرى مناسبة تبعد حوالى 50 – 70 كيلومتر عن المحافظة، والاتفاق مع الشركة

الإيطالية المالكة لمصنعى طره وحلوان على إلغاء خطوط الانتاج الرطبة من المصنعيين

- تشجيع الشركة القومية للاسمنت على نقل المصنع إلى بنى سويف.
- أن الدولة ممثلة فى رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة تعطى أهمية لنقل المصانع بسبب ما تسببه من تلوث للبيئة وانه قد جاء الوقت للحد من ذلك.
- إلغاء تراخيص المستثمريين الغير ملتزميين وإعادة تخصيصها كما حدث بالنسبة لرخصتى اسمنت الوادى الجديد وشمال سيناء حيث تم تخصيص إحدهما لصالح مشروع نقل المرحلة الأولى من مصانع الاسمنت حلوان إلى مناطق بعيدة عن الكثافة السكانية والذى سيسهم فى توفير مساحة 500 ألف متر مربع وتحويلها لاستخدمات غير صناعية وتقلل التلوث البيئى الكبير فى حلوان بنسبة 40% واخلاء المنطقة القديمة الواقعة على نهر النيل.

ثالثاً الخلاصة والاستنتاج والتوصيات

1/3 الخلاصة

بعد أن اعتنقت مصر نظام السوق الحر واجه المجتمع المصرى وبخاصة فى الآونة الأخيرة بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة أثرت بشكل قوى على الأداء الاقتصادى للأسواق المصرية فساد عدم الاستقرار فى أسواق السلع والخدمات وبالتالى تأثر التوازن الاقتصادى الكلي، وتتمثل أهم هذه المتغيرات فى اصابة سوق السلع والخدمات بظواهر الاحتكار والكرتل و ارتفاع شديد لمستوى اسعار بعض السلع دون مبرر وانتشار الغش التجارى والسلع الرديئة والسلع غير معلومة المصدر.

فسيطرت شركة واحدة على أكثر من 64% من إنتاج حديد التسليح وساعدها فرض رسوم إغراق على الاستيراد مما منحها فرصة كبيرة للسيطرة على كمية الإنتاج وفرض مستوى معين من الأسعار فى السوق.

وبطريقة أخرى سيطر عدد محدود من الشركات على إنتاج الاسمنت وجمعتهم مصلحتهم على اتفاق تحديد اسعار هذه السلعة الاستراتيجية فى السوق المحلى بسعر يفوق تكلفة الإنتاج بأكثر من الضعف ويزيد على السعر العالمى بنسبة أكبر من 30 % والاتفاق على التحكم فى عرض كميات الانتاج فى السوق المحلى وفى نفس الوقت تقوم بعض هذه الشركات الأجنبية ببيع الاسمنت بسعر متدنى فى السوق العالمى للشركة الأم على أن يعاد بيعة بأسعار أعلى مستفيدة بتوفير 20% فرق الضرائب على الأرباح. فى حين أن التكلفة الحدية الخاصة بصناعة الأسمنت تنقص بكثير عن التكلفة الحدية التى يتحملها المجتمع نظير ما تسببه هذه الصناعة من تلوث ومشاكل بيئية متعددة.

كذلك يغلب على الأسواق عدم الاستقرار فى الأسعار للعديد من السلع مع اختلاف الأسباب أو تشابها على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع أسعار الدقيق والأرز والزيت واللحوم والطماطم وغيرها وانخفاض جودتها. كذلك يواجه المستهلك بالعديد من السلع بكميات كبيرة ومتنوعة من السلع الغير مضمونة المواصفات بأسعار مغرية مثل السلع الصينية المهربة سيئة الجودة أو السلع المغشوشة مجهولة المصدر والتى يقع كثير من المستهلكين ضحية لها ولاعلانتها التى تنشر فى الجرائد المختلفة أو تبث على شاشات الفضائيات. أضف إلى ذلك سؤ مستوى الخدمات وعدم وجود الرقابة

الكافية على طريقة حسابها للخدمة على المستهلك مثل النظافة والتليفونات والكهرباء والمياه وغيرها.

كل هذا سبب تشوهات هائلة فى الأسواق وانتشار عدم الاستقرار فى الأسعار وضياع حقوق المستهلك للقاعدة العريضة من المواطنين لمصلحة فئة محدودة من المستفادين مما يضر بالمصلحة العامة ويؤدى إلى خلل فى الاقتصاد ككل ويبتلع أغلب الجهود التى تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن زيادة معدلات الفقر واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة فى المجتمع المصري.

ويرجع السبب الرئيسى وراء ذلك أن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد يتم عن طريق نظام اقتصادى وليست فوضى اقتصادية وعجلة التوازن فى آلية عمل السوق هى الاسعار وبالتالى تنهار كفاءة الاسواق إذا ما كان فى السوق احتكارات أو مجموعة احتكارية، وهذا يرجع إلى سؤ تنظيم السوق وإدارته بشكل غير كفؤ وعدم وجود الضوابط والإجراءات الكافية اللازمة لتحقيق حرية المنافسة فى السوق والسيطرة عليه وتشيجع وحماية حرية المنافسة لصالح المستهلك بجانب ضعف جهاز حماية المستهلك وهامشيته فى القيام بدوره فى مكافحة الغش التجارى ومنع دخول السلع دون المواصفات ودون المعايير للسوق.

2/3 الاستنتاج

اداء الحكومة فى إدارة الأسواق يشوبه الغموض وعلامات الاستفهام إن لم يعكس ثقافة دول عالم ثالث، فترك إحدى الشركات الاستحواذ على 65% من سوق حديد التسليح مقابل 21 شركة للباقى السوق دون مقابل أو اشراف ورقابة على سياسة تحديد أسعاره لهذه السلعة لامر فائق الغرابة والأكثر غرابة هو إعلان وزير الاستثمار د. محمود محى الدين فى شهر أغسطس 2008 أن الدولة بصدد اقامة مشروع كبير لإنتاج هذه السلعة يأتى فى إطار دور الدولة لحماية السوق وهو أحد مهامها فى ظل اقتصادات السوق الحر فى حين أن الحكومة لم تتنبه إلى ذلك عندما سبق وأن خصصت مصانعها من الحديد.

تباين موقف الحكومة لمواجهة أزمة الاسمنت من حين لأخر وتسجل أسعار الاسمنت حالياً فى السوق المصرى أسعار تتراوح بين 500 و 550 جنية للطن فى حين أن التكلفة الفعلية لإنتاج الطن طبقاً لما أكده خبراء ومهندسين صناعة الاسمنت حتى بعد

التحميل التدريجى برفع تكلفة الكهرباء 25% وغيرها، بعد إضافة كل التكاليف لا تتعدى تكلفة الإنتاج فى مصر 250 جنية للطن شاملة 5% ضريبة المبيعات و2.5% لكل طن طفلة التى دخلت حيز التنفيذ باية من أول يوليو2010، كل هذا إنما يؤكد أن إدارة الدولة لسوق الاسمنت فى الأسواق المصرية انما يؤكد وجود السلوك الاحتكارى فى صناعة الأسمنت وتحركات الحكومة وإدارتها لهذه المشكلة عبارة عن ردود أفعال فى أغلب الأحيان بإتخامذ إجراءات غير كافية ومتضاربة أحياناً ومحاولة الاستفادة من الوضع بفرض مزيد من الرسوم والضرائب.

حقيقة الأمر أن دور الدولة فى تحقيق التوازن والاستقرار فى الأسواق غير موجود فى حين لا يوجد تناقض بين تدخل الدولة لإصلاح السوق و سياسة الدولة الاقتصادية فتدخل الدولة يكون لتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدرة على المنافسة المحلية والعالمية أما أن تترك الدولة قوى احتكارية أو ممارسات تجارية غير شرعية بحجة حرية السوق فهذا خطأ فمنطق "دعه يعمل دعه" يمر لا يصلح فى وجود الاحتكارات والممارسات التجارية الغير شرعية وأن رأى ادم سمث بأن "اليد الخفية" سوف تقود السوق نحو التحصيص الأمثل للموارد وتحديد السعر العادل للسلع وتحقيق التوازن التلقائى بين العرض والطلب انما يشترط حماية حرية المنافسة ومحاربة الاحتكارات والكرتل ويعوزه دور قوى للدولة فى تنظيم وإدارة الأسواق.

وبصفة عامة ينحصر دور الدولة فى اقتصادات السوق التركيز على التنظيم الجيد للسوق لتحسين:

- المناخ الاستثمارى لجذب رؤوس الأموال وتشجيع المستثمرين لإنشاء المشروعات وزيادة الإنتاج ونقل ونشر التكنولوجيا وخلق فرص عمل للشباب وأخيرا طرح سلع وخدمات محلية الصنع قادرة على المنافسة العالمية توفر العملة الصعبة التى تنفق فى استيراد السلع التى لا يمكن إنتاجها.
- البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار سواء المحلى أو الدولى وحمايتها، وهو ما اتجهت إليه الدولة بالفعل خلال الفترة الأخيرة، وتجسد فى إصدار العديد من القوانين المحفزة للاستثمار ومنها على سبيل المثال قانون حماية المستهلك وقانون منع الاحتكار، وإنشاء محاكم اقتصادية لسرعة الفصل فى النزاعات الاقتصادية وكلها تصب فى سرعة إنجاز التصاريح والموافقات والفصل فى النزاعات وحماية المستثمرين لتيسير عملهم.

- الدور الرقابى وهو دور فيه قصور فى مصر ويحتاج إلى مزيد من الجهد ويشمل حق الدولة فى التدخل فى أى وقت لحماية السوق واصلاحها، فالحرية لا تعنى أن السوق بلا ضابط، فدول غرب أوربا والولايات المتحدة اعرق الدول فى تطبيق نظام السوق تدخلت وتتدخل وسوف تتدخل عند حدوث الازمات وهو ما ينطبق على سوق حديد التسليح وسوق الاسمنت فى مصر فالاحتكار المهيمن على السوق ناتج عن وقوعه فى ايدى عدد قليل من المستثمرين يتحكمون فى الطرح والاسعار، مع ضرورة الأخذ فى الأعتبار أن قوى الإحتكار قد تفسد قرارات الحكومة وتفشل فاعليتها كما هو الحال فالدولة قامت بإلغاء الجمارك على السلع الاساسية مثل الحديد والاسمنت لكن المستوردون يحجمون عن الاستيراد احياناً لصالح القوى الاحتكارية واحياناً يرفعون الاسعار المستوردلزيادة حصتهم فى اللربح ولتحقيق مكاسب أكبر.

3/3 أهم التوصيات

لمعالجة أزمة الاحتكار فى صناعة حديد التسليح والأسمنت فيجب على الدولة أخذ خطوات متتابعة ومستمرة فى تفتيتها لهذا الاحتكار والقضاء عليه ويمكن ذلك من خلال:

1. وقف التصدير نؤكد على أن القيمة المضافة لحديد التسليح والأسمنت فى الاقتصاد المحلى أنما تتحقق من استهلاكهما محلياً وليست من خلال تصديرهما إذ أن مثل هذه السلع الاساسية ومنتجيها يتمتعون بإعفاءات وتسهيلات من أهمها توفير الطاقة وتكاليف إنتاج منخفضة للغاز والكهرباء والفحم الجيرى وفحم الكوك وغيرها ومنحهم الاراضى بالمجان أو باسعار رمزية وأغلبهم قد حصلوا على تراخيص لانشاء المصانع بدون مقابل، فضلاً عن أن الإنتاج لا يكفى ويتم استكمال الاحتياجات عن طريق الاستيراد. غير أن التكلفة الحدية للانتاج أقل بكثير من التكلفة الاجتماعية التى يتحملها المجتمع المصرى من هذه السلع فلا يخفى على أحد ما تنطوى على صناعة الاسمنت من تلوث ومعاناه للبيئه المحيطة والتى لا يمكن حساب قيمة تكاليفها واضافتها إلى تكلفة الإنتاج إذا ما تم تصديرها.
2. فتح الاستيراد نحن نرى فى ظل الظروف القائمة لا بديل عن زيادة عرض هذه السلع فى السوق لمنع تعطيشه والتأثير على القطاعات المرتبطة به مثل قطاع

الانشاءات والعقارات والقطاعات الأخرى التى تضرر من ذلك من خلال دعم وتشجيع الاستيراد وازالة الموانع والرسوم الجمركية المرتبطة بذلك. على أن يتم الاستيراد من خلال قنوات اتصال متعددة من المصدريين وايضاً من المستوردين المصريين على أن تقوم الحكومة فى حالة ارتفاع الاسعار المبالغ فيها بالتدخل بالاستيراد بنفسها بحيث تقضى على حسابات السوق باتفاق التجار ووكلاء الاستيراد مع المحتكريين للسلع.

3. يجب على الحكومة متابعة الطاقة الإنتاجية للمصانع والجدول الزمنى للتجديدات والتوسعات والصيانة والابلاغ الفورى عن الأعطال أو التوقف الاضرارى وعدم السماح للمصانع بخفض الإنتاج عن الحد الادنى للطاقة الانتاجية والكشف السريع للمضاربات بالسوق وسحب تراخيص التشغيل للمخالفين إذا اقتضت الضرورة ذلك.
4. يجب إعطاء مزيد من الاهتمام والتركيز على إمساك الدفاتر والمستندات لدى المنتجين والتجار والوكلاء بحيث يمكن متابعة الإنتاج والاستيراد والاستهلاك والتصدير والتحديد الدقيق للتكلفة والربح.
5. ضرورة إدخال عقوبات مغلظة ضد الاحتكار وعدم امساك الدفاتر والمستندات والبيع بالفواتير.
6. ضرورة إدخال نظام الضرائب التصاعدية على تحقيق الأرباح الغير عادية نتيجة المغالة فى رفع الاسعار.
7. الاجراءات السابقة هى الحل العاجل فى الأجل القصير أما فى الأجل الطويل فلا بد من تفتيت هذه الاحتكارات بزيادة القدرة الإنتاجية بالتوسع فى منح تراخيص جديدة لانشاء مصانع جديدة بوسائل متطورة لمستثمرين جدد وتشجيع وتحفيز المستثمرين على دخول السوق وبالتالى إعادة توزيع وتنظيم الحصص فى السوق بين عدد أكبر من المنتجين تمكن من وجود منافسة حقيقية بينهم وبشروط ومواصفات تمكن الحكومة من تحقيق الرقابة الفعالة. وبخاصة أن الاستهلاك المحلى من الحديد يزيد بمعدل 8% والاسمنت بمعدل 10% وبالتالى فالاستهلاك المحلى يستوعب دخول طاقات إنتاجية جديدة بالاضافة إلى استغلال امكانيات مصر من الغاز فى توفير هذه السلع باسعار منخفضة عن الاسعار العالمية فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة.

8. هناك أراء تنادى بضرورة أن تتدخل الحكومة بإنشاء مصانع بتمويل حكومى تتبع الدولة بحيث تمكن الدولة من توفير هذه السلع الاساسية بجانب القطاع الخاص ومن ثم لا ينفرد القطاع الخاص بالتحكم فى كميات الانتاج ومن ثم الاسعار وفى نفس الوقت تحقق عائد جيد للدولة ، ونرى أن إنشاء مصنع كبير لانتاج الحديد أو الاسمنت بتمويل حكومى من شأنه أن يعيد الاستقرار الى السوق شريطة أن يتم الانتاج والتسويق به وفقا لأسس اقتصادية وألا يكون فى تسعيره للسلعة الاستراتيجية حاميا لاى قوى احتكارية.
9. ضرورة تطوير المصانع القديمة بما يرفع طاقتها الإنتاجية ويقلل من حجم التلوث الناتج عنها وتشجيع ودعم المصانع الصغيرة القائمة بمنحها التسيهلات الائتمانية اللازمة لتطويرها والتوسع وزيادة الإنتاج.
10. يجب على الحكومة المتابعة اليقظة والمبكرة لحركة الانتاج والتخزين والاستهلاك وأن يتم التنسيق بين خطط التوسع العمرانى ومنح الأراضى فى المدن الجديدة ومهلة البناء والتوسع فى الإنشاءات والكميات المتاحة من الحديد والأسمنت بحيث يمكن للحكومة التنبؤ المبكر بالعجز فى العرض والتغلب عليه.
11. تفعيل وتوسيع صلحيات جهاز حماية المستهلك وتخصيص لجان تتبع وزارة التجارة والصناعة لمتابعة ورقابة السلع الاساسية مثل حديد التسليح والاسمنت واللحوم والقمح والارز والزيت وغيرها من السلع الاساسية والضرورية والتى تعانى من تقلبات مستمرة فى الاسعار سواء لاسباب داخلية أوخارجية ،على أن يكون لكل سلعة لجنة تشرف وتراجع مواصفات السلعة واسعارها والكميات المعروضة والمطلوبة منها وتحديد أوقات العجز فى المعروض مسبقاً،
12. التركيز على متابعة السلع التى يستحوز إحدى المنتجيين فيها على نسبة أكبر من 25% من السوق المحلى كما هو الحال بالنسبة لحديد التسليح لما يتمتع به المنتج فى مثل هذه الحالات من القدرة على التحكم والتأثير فى السوق وتحديد هامش ربح لا يتجاوز 100% إذا تطلب الأمر ذلك.
13. تفعيل قوانين حماية المستهلك لرصد وحصر الظاهرة الاحتكارية والتصدى لها على أن يتم مراعاة ان يكون ممارسة النشاط على النحو الذى لا يؤدى إلى منع حرية المنافسة وتقييدها أو الإضرار بها ، وذلك وفق أحكام القانون، وأن تسرى أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ولائحته التنفيذية على الأفعال بما فى

هذا العقود ، وما تضمنه من ممارسات وعقود واتفاقيات سواء وقعت بالداخل أو الخارج ، لا سيما إذا ترتب عليها منع حرية المنافسة أو تقيدها أو الأضرار بها فى مصر

14. تطبيق مفهوم الشفافية والافصاح عن القوائم المالية ووضع استرتيجية لتحمل الشركات المسؤلية المجتمعية الناجمة عن التلوث وعن الأضرار البيئية المحيطة بها، ومسؤلياتها عن حماية حقوق المستهلك وايضاً عن العاملين فيها والبعد عن أى معاملات بها شبه فساد أوغش والبعد عن الممارسات التجارية الغير مشروعة.

قائمة المراجع

اولاً : مراجع باللغات الأجنبية

A. Stonier & D. Hague:	Textbook of Economic Theory، Longmans، London، 1967.
A.Q. Ford:	Income، Spending and the Price Level، Fonata Collius، London، 1975.
Alessandro Roncaglia:	The Wealth of Ideas، A History of economic Thought، Cambridge University Press، Cambridge، New York، 2001.
Alvin Hansen:	Business Cycles and National Income، W.W. Norton، New York، 1964.
Brooman، F.S.:	Macroeconomics، G. Allen and Unwin، London، 1977.
Curiven، P.j.:	Inflation، The Macmillan Press. LTD، The United Kingdom، 1976.
D.C. Rowan:	Output، Inflation and Growth، Mc millan، London، 1968.
Daniel Suits:	Principles of Economics، New York 1970.
Dernburg، Th.F. and D.M. McDougall:	Macroeconomics، International student edition، fourth edition، 1972.
Edwin Mansfield:	Microeconomics، Theory / Applications، Norton International Edition، Sixth Edition، New York، London، 1988.
Fleisher B. & kniener:	Economics، WM.C. Brown Publishers، Dubuque، Lowa. 1985.
Frederic S. Mishkin:	The Economics of Money، Banking، and Financial Markets، Pearson International Edition، Eighth Edition، New York، London، 2007.
Gardener Ackley:	Macroeconomic Theory، Macmillan، New York، 1961.

Gergory Kenwi:	Macroeconomic، Fifth Edition، New York 2003.
Gordon Brunhild & Robert H. Barton:	Macroeconomics، Prentice-Hall، U.S.A، 1974.
Heath field، D. Russell:	Modern Economics، Harvester Weaqtsheaf، New York. 1992.
J. Robinson & J. Eatwell:	An Introduction to Modern Economics، McGraw – Hill، London، 1973.
Joan Robinson:	The Economics of Imperfect competition، Macmillan and co، Limited، 1963.
John Lindauer:	Macroeconomics، John willey، New York، Second Edition، 1975.
John. M. Culberson:	Macroeconomic Theory and Stabilization Policy، Mc Graw-Hill. London، 1971.
Kenneth E. Boulding:	Economic Analysis، Hamisl Hamilton، London، 1951.
Lipscy، Steiues and Puruis Cournt:	Macroeconomic، Graw-Hill، New York 1990.
Michael Parkin:	Macroeconomics، Pearson International Edition، Eighth Edition، New York، London، 2008.
Michael Parkin:	Microeconomics، Pearson International Edition، Eighth Edition، New York، London، 2008.
Miller ،R.& Pulsinelli، R.:	Modern Money and Banking، McGraw-Hill. 1985.
Milton Friedman:	A theory of the Consumption Function، Princeton Univ. press. 1957.
N. Gregory Mankiw:	Principles of Economics، Tomson Learning، 3e، South-Western، 2004.
Pätzold،	Stabilisierungspolitik; Grundlagen der nachfrage- und angebotsorientierten Wirtschaftspolitik،Paul Haupt Bern، Stuttgart u. Wien، 1993.
Paul A. Samuelson، William Samuelson:	Economics، McGraw – Hill Int. Book company، 1980.
R. Lipsey:	An Introduction to Positive Economics،

	Weidenfeld and Nicolson، 1975.
Stigler، George J.:	The theory of price، the McMillan company، New York، 1982.
Wiliam J. Baumol and Alan S. Blinder:	Economics، Principles and Policy. Thomson، south-western، 2006.
Zinn، Karl Georg	Politische Ökonomie، Apologien und Kritiken des Kapitalismus. W. Langelüddecke، Darmstadt 1987:

ثانيًا : المراجع باللغة العربية

- احمد ابراهيم عبد الهادى ، حماية المستهلك فى الدول النامية – مدخل بيئى ، بنها، مكتبة الجامعة ، 1992
- أمانى عامر & هناء عبد الحليم ، اتجاهات المستهلكين نحو نظم حمايتهم ، المؤتر الاول لحماية المستهلك ، جمعية حماية المستهلك القاهرة 21-23 اكتوبر 1995.
- احمد اللحلح ، أمينة مصيلحى ، أبعاد ومجالات حماية المستهلك من منظور المستهلك ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة – القاهرة ، العدد الثانى والخمسون ، 1998.
- جمال المرسى ، دراسة تحليلية لاتجاهات المستهلك نحو السياسات والممارسات التسويقية وجهود الحماية لمنظمات الاعمال المصرية ، آفاق جديدة ، كلية التجارة ، المنوفية ، السنة الثانية ، العدد الثانى ، يوليو 1990.
- راشد عبد الجليل ، مفهوم حماية المستهلك ، مؤتمر حماية المستهلك ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، 7-9 أكتوبر 1982.
- زكى خليل المساعد ، التسويق فى المفهوم الشامل ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1997
- سلوى العوادلى : تأثير الاعلان التليفزيونى على السلوك الشرائى للمرأة المصرية، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاعلام ، 1995.
- صديق محمد عفيفى ، محمد ابرهيم ،ادارة التسويق ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1993.

- صديق محمد عفيفى ، حماية المستهلك ودور جمعيات المستهلكين ، ندوة حماية المستهلك ، القاهرة ، وزارة التموين والتنجارة الداخلية ، 20 أغسطس 1996 .
- نهلة احمد قنديل ، حماية المستهلك ، رؤية تسويقية ، دار الهانى للطباعة والنشر ، 2004
- رشاد عبده، دور الدولة فى اقتصاد السوق اليومى 2008.
- فرج عبد الفتاح حسابات السوق، المصرى اليوم 2008.
- حمدى عبدالعظيم الاحتكار جريدة أخبار اليوم 2008.

ثالثًا : مواقع على الانترنت

1- WWW.econsumer.gov\protection
WWW.Consumer.international.org\perspective.
2- WWW.shareeh.com.
3- WWW.tashreaat.com.
4- WWW.aawsat.com
5- www.cbe.org.eg
6- WWW.econsumer.gov\protection
7- WWW.Consumer.international.org\perspective.
8- WWW.shareeh.com.
9- WWW.tashreaat.com.
10- WWW.aawsat.com
11- www.cbe.org.eg
12- http://www.egynews.net/wps/portal/home
13- http://www.cbe.org.eg/
14- http://www.capmas.gov.eg/
15- http://www.idsc.gov.eg/
16- http://www.eip.gov.eg/
17- http://www.mfti.gov.eg/index.asp
18- http://www.imf.org/external/arabic/index.htm
19- http://www.worldbank.org/
20- http://www.ahram.org.eg/
21- http://www.almasry-alyoum.com/
22- http://www.aljazeera.net/portal
23- http://www.cpa.gov.eg/
24- http://www.arabsteel.info/total/default_news_a.asp